الأمم المتحدة

A/56/PV.62

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٦٢**
الاثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد روزنثال (غواتيمالا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تأبين جلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه، عاهل ماليزيا الراحل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): قبل أن نتناول البنود المدرجة في جدول أعمالنا اليوم، يحزنني أن يكون من واجبي تأبين عاهل ماليزيا الراحل، جلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه، الذي وافته المنيَّة يوم الأربعاء ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في كوالالمبور.

وبالنيابة عن الجمعية العامة، أرجو من ممثل ماليزيا أن ينقل تعازينا إلى حكومة وشعب ماليزيا وإلى أسرة الفقيد جلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه.

أدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت مدة دقيقة حدادا على جلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت مدة دقيقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة للسيد سيماكولا كيوانوكا، الممثل الدائم لأوغندا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): ببالغ الحزن والأسى أقف هنا اليوم، بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الأفريقية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأيضا بصفتي الشخصية كسفير لأوغندا وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، لكي أعرب عن خالص التعازي لرحيل جلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه، عاهل ماليزيا، الذي وافته المنيَّة عن عمر يناهز ٧٤ عاما.

لقد كان صاحب الجلالة ملكا عصريا ينتمي إلى القرن العشرين، إذ تخلى عن التقاليد وطرح البروتوكولات جانبا لكي يتواصل مع الجماهير. كان ملكاً ذا ضمير اجتماعي يكنّ لشعبه حبا عميقا. وقد ساعدته تجربته كمفتش سابق بالمدارس على أن يلمس بصورة مباشرة مدى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-65737 (A)
0165737

الاحتياج الملحّ إلى التعليم. واهتم اهتماما خاصا بتعليم الأطفال، لا سيما في المناطق الريفية، وإن ماليزيا، التي تتميز في مجال بناء القدرات البشرية اليوم، تدين بالفضل الكبير لقيادة الملك الراحل.

بهذه المناسبة الحزينة أود مرة أخرى، باسم المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة، أن أعرب عن عميق تعاطفنا مع حكومة وشعب ماليزيا ومع أسرة الفقيد الملك الراحل، الذي سيفتقد كثيرا لقيادته الرشيدة.

تغمد الله الفقيد برحمته الواسعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية):أعطي الكلمة للسيد فيصل مقداد، نائب الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، الذي سوف يتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): فُجعنا بتلقي نبأ رحيل ملك ماليزيا صاحب الجلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه. إن رحيله يشكِّل خسارة كبرى لشعب ماليزيا الشقيقة ولدولنا جميعا. ويحزنني أن أعبِّر باسم الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية وباسم بلدي، الجمهورية العربية السورية، عن تعازينا الحارة والصادقة لعائلة الملك الراحل ولحكومة وشعب ماليزيا وللسفير حزمي عجم المندوب الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة وجميع أعضاء البعثة.

إن الصفات التي ميَّزت الملك الراحل جعلته محط إعجاب أبناء بلده والتفافهم حول قيادته وتقديرهم لدوره. فالملك، إضافة إلى خدماته في عدد من شؤون الحياة العامة، كان قائدا لولاية سيلانغور الهامة فترة طويلة. أما إنجازاته الرئيسية التي اعتز بها طيلة حياته فكانت عمله مفتشا لمدارس ولايته حيث كانت لجلالته اهتمامات شخصية بتعليم الأطفال وخاصة في المناطق الريفية، فهل هنالك أنبل من هذا الاهتمام الذي يعني مساهمة مباشرة في التحضير لإنشاء جيل يتمتع بالعلم والمعرفة، الشيء الذي وضع اللبنة الأساسية في النهضة الحضارية الشاملة التي شهدتها ماليزيا على مختلف المستويات.

وسيكتب التاريخ للملك الراحل خروجه كحاكم على التقاليد ووضعه للبروتوكول جانبا كي يبقى على اتصال مباشر مع جماهير شعبه. وانطلاقا من ذلك بادله شعبه المحبة ودعم جهوده لتحقيق الإنجازات التي قادت إلى ما وصل إليه شعب ماليزيا من رفاه اقتصادي واجتماعي.

سيفقد شعب ماليزيا برحيل ملكه قائدا التصق مع شعبه وتفانى في خدمته سنوات عدة. وسنفقد نحن في مجموعة الدول الآسيوية لدى الأمم المتحدة شخصية آسيوية بارزة ساهمت بشكل فعال في تحقيق نهضة حقيقية لماليزيا ومثالا يُحتذى في التفاني والعطاء.

أكرر تعازينا لعائلة الملك الراحل ولحكومة وشعب ماليزيا. أسكَن الله الفقيد فسيح جناته، ونأمل من الله تعالى أن يلهم عائلة الراحل الصبر والسلوان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد بوستا (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر، أود، باسم البلدان الأعضاء في المجموعة، أن أعرب لحكومة وشعب ماليزيا عن المؤاساة العميقة بمناسبة وفاة جلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه، ملك ماليزيا الراحل. وإننا ندرك أن الملك الراحل عُرف لدى شعب ماليزيا وحظي باحترامه كحاكم اتسم بالأنس والحساسية وكان يهتم برفاه شعبه اهتماما عميقا. وإننا نشاطر زملاءنا الماليزيين مشاعر الأسى والحزن على هذه الخسارة الفادحة.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية عن تعازينا لشعب ماليزيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد إينغولفسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): باسم البلدان الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، يحزنني أن أعرب عن أعمق تعازينا لجلالة الملكة توانكو ستي عائشة وللأسرة المالكة ولحكومة ماليزيا وشعبها. إن صاحب الجلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه، الذي كان سلطانا لسيلانغور مدة ٤١ عاما وملكاً لماليزيا منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والذي وافته المنيَّة يوم الأربعاء الماضي، كان معنيا إلى أقصى حد بالجهود الرامية إلى تحسين الرفاه الاجتماعي – الاقتصادي لبلده، وقد حظي من شعبه بأقصى درجات الاحترام. وأسهمت جهوده في تعزيز التعليم، لا سيما في المناطق الريفية، في رفاه شعبه إلى حد كبير. وإننا نشيد بذكرى رجل عظيم من رجال الدولة وزعيم لبلد عظيم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد باولّيو (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): تود مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تضم صوتها إلى مشاعر الحزن التي تم الإعراب عنها بمناسبة وفاة جلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه. وإننا جميعا في المجتمع الدولي نشاطر هذا الحزن، ليس لمجرد فقد رجل عظيم من رجال الدولة، كما كان الملك أثناء فترة حكمه القصيرة فحسب، وإنما بسبب ما أبداه من السجايا الشخصية طوال حياته السياسية النشيطة وبسبب نظرته الحديثة للمسائل الاجتماعية، التي اكتسب بسببها احترام شعبه بل والمجتمع الدولي. ولقد عُرف جلالته كشخص متواضع وكريم جدا، فضلا عن كونه رجل دولة ظل منفتحا للفرد والجماعة.

لكل هذه الأسباب، أود باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن أضم صوتي إلى كل ما ذكره المتكلمون السابقون. كما أود أن أعرب عن أحر تعازينا لحكومة وشعب ماليزيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة، الذي سيتكلم باسم البلد المضيف.

السيد مارش (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد علمت الولايات المتحدة بكل أسف بوفاة جلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه. وإننا نعرب عن أخلص تعازينا لشعب ماليزيا لفقد قائده العظيم.

لقد عاش الملك بكل تأكيد في عصر يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لماليزيا. ولقد شهد في السنوات المبكرة من حياته فتنة الحرب العالمية الثانية. واضطلع حينئذ بدور فعال في حركة استقلال ماليزيا. ولقد قام كملك بتوطيد التقاليد الإسلامية الغنية لماليزيا بكل كياسة ومهابة، مكرسا نفسه أيضا للخدمة العامة. ولقد كان الملك حقا مواطنا من مواطني العالم. فقد درس في الخارج في شبابه وكانت له أسفار واسعة في سن الرشد. ومن المناسب إذن أن نشيد به في هذه القاعة حيث تلتقي أمم العالم.

ختاما، ينقل وفدي لماليزيا في وقت حزنها أعمق مشاعر المؤاساة من شعب وحكومة الولايات المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة وشعب ماليزيا وباسم وفدي وباسمي شخصيا، أود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا العميق لكم، سيدي، ولرؤساء المجموعات الإقليمية لأفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الغربية ودول أخرى، بالإضافة إلى البلد المضيف، الولايات المتحدة، لوقوفكم دقيقة صمت ولما أعربتم عنه من مشاعر التعازي بمناسبة وفاة جلالة السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه، الملك الحادي عشر لماليزيا، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ولقد تأثر وفدي كما تأثرتُ شخصيا بالإشادة بالعاهل الراحل في حزننا على وفاته ونعرب عن امتناننا العميق لذلك.

لقد كان عاهلنا الراحل يتمتع بالكثير من الخصال الحميدة، إلا أن أفضل ما عُرف عنه كان تواضعه وصداقته لكل من التقى به. فقد كان متواضعا للغاية، سواء مع رؤساء الدول الزائرين أو مع المزارعين البسطاء الذين كان يزورهم في معظم الأحيان، يستمع إليهم ويسألهم عن أحوالهم بحرارة ومجاملة حقيقية.

وجلالته، رغم منزلته النبيلة في الحياة، كان رجلا بسيطا، سهل الجانب، دون أي مظهر من مظاهر الاستكبار. وعندما تولى السلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه العرش الملكي أقل من ثلاث من السنوات الخمس المقررة لتوليه في ظل نظام التناوب الملكي الدستوري الفريد لماليزيا، فإنه سرعان ما احتل مكانه في قلوب جميع الماليزيين بقدرته الفريدة على التواصل مع الأفراد من جميع مناحي الحياة، بغض النظر عن الجنس أو العقيدة، ونظرا لحرصه الصادق على رفاههم.

وعلى مدار حكمه الطويل كسلطان وحاكم لولاية سيلانغور، الذي استمر ٤١ عاما، لم يسمح جلالته لنفسه بالانشغال بالأبهة والرسميات. وكثيرا ما كان يستغني عن البروتوكول الملكي لكي يقترب من شعبه. وكان يذهب دائما إلى القرى القريبة والبعيدة، وبخاصة عندما كان صغيرا في السن، على دراجة، مصطحبا مجموعة صغيرة من مساعديه – على دراجات أيضا – فيتوقف للحديث مع الأفراد البسطاء عن مشاكلهم. وكان رقيقا وبسيطا ومتواضعا. ومع ذلك، كان جلالته معروفا بالصراحة والوضوح في تعامله مع المسؤولين الإداريين والسياسيين على حد سواء بشأن المسائل التي تؤثر على رفاه الشعب، مبرهنا، كما كان الحال دائما، على أنه كان يدافع عن مصالح الشعب. ولهذا، ليس من المستغرب أن جلالته كان معروفا بأنه الحاكم الذي امتلك قلوب الناس. ولا شك في أن جلالته – سواء كسلطان ولاية سيلانغور أو كملك لماليزيا – اضطلع بدور هام بأكثر من طريقة، في عملية بناء الأمة، من خلال جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية للشعب وتشجيعه على التمدن، بكل ما يتيحه ذلك من فرص وما يشكله من تحديات. وفي اضطلاع جلالته بذلك، تمكّن بكل جدارة من الانتقال على نحو سلس من حاكم تقليدي إلى رئيس دولة دستوري مثالي وملك.

وجلالته، كإنسان وكرئيس دستوري للدين الإسلامي لولاية سيلانغور، وللأمة فيما بعد، كان مؤمنا إيمانا عميقا وثابتا بالإسلام وبمبادئه النبيلة. وقد قال ذات مرة ”هذه الحياة رحلة طويلة للاقتراب من الله. أما الحياة الأبدية فهي في العالم الآخر“.

نرجو من الله تعالى أن يتغمده برحمته الواسعة في الحياة الآخرة التي انتقل إليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب مرة أخرى عن أعمق تعازينا لوفد ماليزيا.

البند ٥٠ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثامن للمحكمة الدولية (A/56/352)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بالتقرير السنوي الثامن للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة للسيد كلود جوردا، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد جوردا (تكلم بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية مرة أخرى وأعرض عليها التقرير السنوي الثامن للمحكمة الدولية. وأود أولا أن أعرب عن عميق امتناني للدعم الذي تقدمه الجمعية دائما لمؤسستنا.

لقد مرّ عامان منذ أن وضع القضاة ثقتهم فيَّ بانتخابي رئيسا للمحكمة الدولية. ويشرفني عظيم الشرف أنهم فعلوا ذلك مرة أخرى، وسأسعى لكي أثبت أنني جدير بثقتهم. ويمكنني أن أواصل أعمال الإصلاح التي استُهلَّت أثناء فترة ولايتي السابقة.

وأود أن أشاطر الجمعية رضائي عن حالة المحكمة الدولية. لقد تحسنت في العامين الماضيين. إذ جرت اعتقالات كثيرة وصدرت أحكام عديدة وجرى الشروع في العديد من المحاكمات الجديدة. وفضلا عن ذلك، تستمر عملية الإصلاح التي بدأناها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ في التوسع وقد بدأت تؤتي ثمارها.

مع ذلك، ما زال يساورني القلق إزاء صعوبتين أرى أنهما تشكلان عقبتين في سبيل إرساء سلام دائم وراسخ في البلقان، ولا يمكن حلهما دون التعاون الفعال من جانب الجمعية. المشكلة الأولى، التي استرعيتُ الانتباه إليها في العام الماضي، ناتجة عن أن الكثيرين من المتهمين – من الشخصيات السياسية والعسكرية الرفيعة المقام – لا يزالون مطلقي السراح، رغم ما يُدعى من أنهم انتهكوا القانون والنظام الدوليين انتهاكا خطيرا من خلال أعمالهم الإجرامية التي أسفرت عن إلحاق الضرر بالسلم والأمن في البلقان. وأرى أن الصعوبة الثانية تكمن في ضرورة تكييف مهمة المحكمة الدولية في ضوء الاضطرابات السياسية التي حدثت مؤخرا؛ منها ما حدث في يوغوسلافيا السابقة، وبخاصة فيما يتعلق بالقبض على سلوبودان ملوسفيتش؛ وما حدث في الساحة الدولية، بالنظر إلى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، التي حوَّلت مكافحة الإرهاب إلى أولوية جديدة لدى المجتمع الدولي.

وقبل أن أتناول هاتين المشكلتين. أود في البداية أن أزود الجمعية بنظرة عامة موجزة لحالة المحكمة الدولية في الوقت الراهن. ثم أناقش بعد ذلك الإصلاحات التي اضطلعنا بها لكي نحاكم – في إطار زمني معقول – جميع المتهمين المحتجزين حاليا. وبعد ذلك، سأقيِّم حالة التعاون بين المحكمة الدولية ودول البلقان. وأخيرا، سأعرض توقعات المحكمة الدولية بالنسبة للأعوام القادمة والاتجاهات الرئيسية التي أود أن أتخذها لكي أختتم في أقرب وقت ممكن المهمة التي كلفنا بها المجتمع الدولي.

أولا، تعمل المحكمة الآن بطاقتها الكاملة. ويوجد الآن ٥٠ متهما محتجزا في لاهاي. وبالتالي، هناك زيادة كبيرة في نشاط الدوائر. فعلى مدار الـ ١٢ شهرا الماضية أصدرت دوائر المحاكمة ستة أحكام بحق ١٧ متهما، واتخذت قرارات عديدة بشأن إجراءات طويلة ومعقدة، كما تعلم الجمعية. وحللت

الدوائر شهادة عدة مئات من الشهود واستعرضت عدة آلاف من الوثائق. وعلى سبيل المثال، أثناء النظر في قضية واحدة استمرت ٢٠ شهرا، أصدر القضاة حوالي ١٠٠ قرار، فضلا عن الحكم النهائي. ويجدر بالجمعية أن تسجل الحقيقة التالية: أنشطة المحكمة يجب ألا تُقاس بعدد الأحكام النهائية التي تصدرها فقط.

وفي دائرة الاستئناف، أصدر القضاة حوالي ٣٠ قرارا غير نهائي وثلاثة أحكام بحق سبعة متهمين. ويمر قانون قضاياها بتطور رئيسي ويجري توحيده فيما يتعلق ببعض النقاط الأساسية لقانون الإجراءات الجنائية الدولية والقانون الإنساني الدولي. أما قلم سجل المحكمة الدولية – وهو ثالث جهاز من أجهزة المحكمة بعد دوائر المحاكمة ومكتب المدعي العام – فقد أدى واجباته بشأن الإدارة القضائية واستخدم على أفضل وجه الأرصدة التي خصصتها الجمعية للمحكمة بسخاء، والتي ما كانت المحكمة تفي بمهمتها بدونها. وأود أن أعرب عن امتناني لذلك وسأعود إلى قضية الميزانية في مرحلة لاحقة.

ثانيا، إن التعاون الدولي الآخذ في التحسن باستمرار ما زال أمامه طريق يتعين عليه أن يقطعه. ويرجع هذا التطور جزئيا إلى زيادة التعاون بين جميع الدول الأعضاء التي شاركت إلى حد كبير في القبض على المتهمين وتجميع الأدلة. ويمنحني ذلك شعورا عظيما بالرضا لأن المحكمة الدولية، ولستُ بحاجة لأن أذكر ذلك، ليس لديها شرطة خاصة بها تنفذ قراراتها، ولذلك لا بد أن تعتمد على الدعم الذي لا يكل من جانب جميع الدول الممثلة هنا.

وهناك بعض التغيرات السياسية التي شهدتها منطقة البلقان مؤخرا تبعث على التشجيع، في هذا الصدد. والواقع أن القبض على سلوبودان ملوسفيتش وترحيله إلى لاهاي مؤخرا يبرهن على إصرار سلطات صربيا على الامتثال بشكل أفضل لالتزاماتها الدولية الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) والمادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية. وبالمثل فإن مجيء القوى الديمقراطية إلى الحكم في جمهورية كرواتيا منذ ما يقرب من عامين أدى إلى تعزيز التعاون بين تلك الدولة والمحكمة الدولية.

مع ذلك ما زال من الضروري البرهان على هذا الإصرار الجديد على تقديم التعاون فيما يتعلق بجميع المتهمين، وإن كان عليَّ أن أشدد على أن هذا التعاون ما زال غير متساوق إلى حد بعيد. ومن نفس المنطلق، ينبغي توسيع نطاق ذلك التعاون أيضا بخصوص إنفاذ الأحكام، لأن الدول الأعضاء ينبغي أن تستقبل المتهمين، بموجب النظام الأساسي للمحكمة. وسأعود إلى هذه المسألة سريعا.

ثالثا، بدأت عملية التوسع في الإصلاح التي استُهلت منذ عامين في إعطاء ثمارها الأولية. وقد اتسم هذا العام دون شك بتنفيذ الإصلاحات التي اقترحها قضاة المحكمة الدولية منذ عامين، بمساعدة الأعضاء، بهدف تنفيذ الولاية التي كلفنا بها مجتمع الأمم ربما بخطى أسرع.

وأود أن أذكِّر بأن الإصلاحات تتضمن كلا من الجوانب الخارجية، التي تتطلب بلا شك مزيدا من الموارد المادية والبشرية من الأمم المتحدة، والجوانب الداخلية، التي لن أبالغ مهما شددت عليها، والتي تدعو إلى إعادة التفكير بتعمق في هياكل المحكمة الدولية وأساليب إدارتها. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أذكِّر بالمبادئ الأساسية الثلاثة التي يسعى الإصلاح إلى تحقيقها. بإيجاز، ينبغي أن تعجِّل هذه المبادئ أولا بالمرحلة التي تسبق المحاكمة. وهي تسعى بعد ذلك إلى زيادة قدرة المحكمة الدولية على إجراء المحاكمات بتزويدها بمجموعة من القضاة المخصصين يمكن أن يستدعوا لسماع قضايا معينة. وهي تهدف، أخيرا، إلى جعل الإجراءات أكثر استجابة لحاجة

المحكمة الدولية الطاغية للسرعة في الإجراءات، وعلى الأخص من خلال دعم سلطات القضاة أثناء سير الإجراءات.

وقد بدأ سريان الإصلاحات على الأخص، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠). وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وافق مجلس الأمن على تعيين مجموعة من القضاة المخصصين. وعلاوة على ذلك، ولكي يتسنى لمختلف أجهزة المحكمة الدولية – الدوائر، ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة، كما ذكرت من قبل – أن تنسق أعمالها على نحو أوثق في ترتيب الأولويات القضائية، وحتى يمكن إدارة الموارد على نحو أفضل، أنشئ مجلس للتنسيق ولجنة إدارية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

ويجري حاليا، القيام بإصلاحات أخرى تستهدف أساسا تحسين تشغيل دائرتي الاستئناف التابعتين للمحكمتين الدوليتين. ويعني هذا بمعنى أوسع، تزويد الدوائر بجميع الأدوات التي تلزمها لمواكبة الزيادة في حجم العمل، وضمان أن يكون قانون السوابق القضائية للمحكمتين الدوليتين أكثر اتساقا.

وعلاوة على ذلك، آمل أن يلتحق بالمحكمة الدولية قريبا جهاز أصيل للدفاع. وليثق الأعضاء في أن جهاز الدفاع موجود، ولكن كفالة توازن المحاكمات أصبح أحد الشواغل اليومية للقضاة منذ إنشاء المحكمة. فإلى جانب المجلس الموجود في المحكمة فعلا، والذي أصبح حقيقة واقعة، يتطلب هذا التوازن إنشاء منظمة لمحامي الدفاع يضمن استقلال الدفاع والتزامه بأخلاقيات المهنة. وينبغي أن تخرج إلى الوجود منظمة لمحامي الدفاع في عام ٢٠٠٢.

وقد زاد النشاط القضائي للمحكمة الدولية مع الاعتماد التدريجي لهذه الإصلاحات. وقد بدأ القضاة المخصصون الستة الأوائل، الذين استدعوا للخدمة في المحكمة الدولية، في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الفور في سماع ثلاث محاكمات جديدة. ومن ثم بدأت المحكمة الدولية، لأول مرة في تاريخها في إجراء أربع محاكمات في وقت واحد. وابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، سيخدم في المحكمة الدولية ثلاثة قضاة مخصصين آخرين، مما يرفع إجمالي عدد القضاة المخصصين إلى تسعة قضاة. وكما أعلنت في العام الماضي من على هذا المنبر، ستعقد دوائر المحكمة ست محاكمات يومية في نفس الوقت، الأمر الذي سيمكِّن المحكمة من مضاعفة طاقتها القضائية واستكمال إجراءات المحاكمات الابتدائية في عام ٢٠٠٧، شريطة إلقاء القبض على جميع المتهمين دون تأخير، كما نوهتُ بذلك سلفا. إلا أن المحكمة، كما قلت من قبل وأشدد مرة أخرى، ينبغي أن تحصل على الموارد اللازمة لتحقيق ذلك الهدف، الذي قد يصعب تحقيقه إلى حد ما في ميزانيتها المقبلة، والتي ستغطي للمرة الأولى فترة سنتين، كما يعرف الأعضاء. وإنني أناشد الأعضاء تقديم دعمهم، الآن أكثر من أي وقت مضى، حتى يمكننا عقد هذه المحاكمات الست في نفس الوقت ومن ثم نقلل الوقت اللازم لإنجاز مهمتنا إلى النصف.

لقد تكلمتُ عن عقبة ثانية تتعلق بملاءمة المحكمة مع الواقع الدولي الجديد. فالقبض على المتهمين وإعادة توجيه أولويات المحكمة الدولية قضائيا، ينبغي في رأيي، أن يرتبطا بعملية الإصلاح. والرغبة في إنجاز مهمتنا في أقرب فرصة ممكنة، بالاسترشاد بتنفيذ الإصلاحات التي شرحتُها لتوي، يجب ألا تجعلنا نتغافل عن أن العديد من المتهمين، ومنهم سياسيون وقادة عسكريون يحتلون مناصب رفيعة، ما زالوا طُلقاء. ولا بد أن أذكر، أن البعض منهم، يقيمون دون أي عقاب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية – وهي دولة ممثَّلة هنا – بينما لجأ آخرون إلى أراضي جمهورية صربسكا، حتى لو ادَّعت سلطاتها بأنها ترغب في التعاون مع المحكمة الدولية.

لكنني أذكر، مثلما فعل أسلافي في هذه القاعة ذاتها، بأن أولئك الأفراد، الذين كانوا يشغلون مناصب سياسية أو

عسكرية رفيعة، هُم الذين ينبغي أن يكونوا في مقدمة الذين يحاسَبون عن أعمالهم أمام المحكمة الدولية، التي أنشئت، ضمن جملة أمور، بوصفها ضامنا للسلم والأمن في البلقان. فضلا عن ذلك، وإذا لم يقبض عليهم جميعا في المستقبل القريب، فمن الواضح أنه سيكون من المستحيل إنجاز مهمة المحكمة الدولية في غضون الفترة الزمنية المستهدفة.

إلا أن تلك الرغبة يجب ألا تخفي حقيقة حدوث تغيرات سياسية هامة مؤخرا في البلقان وعلى المسرح الدولي، كما يعرف الأعضاء أكثر مني. وهذه التغيرات السياسية تتطلب منا أن نفكر سويا بشأن الأولويات التي ستكلف بها المحكمة الدولية في المستقبل. والواقع أن دول جمهورية يوغوسلافيا السابقة التي أصبحت أكثر ميلاً نحو الانفتاح الديمقراطي أكثر مما كانت في السابق، تطالب بإصرار متزايد بحقها الشرعي في محاكمة المجرمين في أراضيها ذاتها. بل إنهم في نفس الوقت، يقترحون إنشاء لجان للحقيقة والمصالحة.

وإلى جانب هذه التغيرات الجارية في البلقان، ينبغي للكفاح ضد الإرهاب – الذي يستحوذ على المكانة العليا في أذهان المجتمع الدولي الممثل هنا – ينبغي أن يحفزنا الآن في المحكمة أكثر من ذي قبل، على الإسراع بإنجاز مهمتنا. وهذا صحيح على الأخص في ضوء كون الأصوات التي تعارض شرعية ومصداقية دعوة المحكمة للمحاكمة عن جرائم يرجع تاريخ بعضها إلى أكثر من عشر سنوات، بدأت تجاهر بآرائها أمام الرأي العام. يضاف إلى ذلك أن الدول ستزيد من حشد قواها بالتأكيد بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية المقبلة لتكفل أن ننهي مهمتنا بأسرع ما يمكن، حتى لا تضطر لتحمُّل التكاليف المالية الهائلة التي يمثلها عمل ثلاث محاكم جنائية دولية في وقت واحد.

ولا بد من أن تدفعنا الاضطرابات إلى التضافر على إعادة النظر في الأولويات القضائية التي تسند للمحكمة الدولية في السنين القادمة. صحيح أننا يمكن أن نُدخل إصلاحات أخرى لأجل التعجيل بالمحاكمات أكثر من ذلك، وسأكرس نفسي بحماس للقيام بهذا خلال الولاية الحالية، التي تبدأ اليوم. بيد أنه لا بد من التنويه بأن الإجراءات قد تحسنت كثيراً بالفعل في جميع جوانبها و لم يعد ممكنا تعديلها بدرجة ملحوظة دون مساس بالسمات الرئيسية لإجراءات المحاكمة الجنائية الدولية المحددة بموجب النظام الأساسي.

ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد مجدداً الشواغل التي تساور جميع القضاة من كلتا المحكمتين الجنائيتين، الذين التقوا، في وجود ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، في دبلن في أيلول/سبتمبر من هذا العام وناقشوا نتائج المهمة المسندة إليهم واحتمالاتها بعد ثماني سنوات من النشاط. فقد اضطلعوا باستعراض نقدي للقواعد القانونية المتاحة لهم في سبيل إنجاز مهمتهم وتباحثوا فيما إذا لم يكن ينبغي للمحكمتين، بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، أن تزيدا من تركيزهما أكثر من ذي قبل على المحاكمة على الجرائم التي تشكل أخطر انتهاكات للقانون والنظام العامين الدوليين، أي بصفة رئيسية على الجرائم التي يرتكبها كبار القادة العسكريين وكبار المسؤولين.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بشكل خاص بسياسة الادعاء العام الانتقائية التي تنتهجها السيدة ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، الموجودة معنا اليوم. إنها تشاطرنا شواغلنا الرئيسية في هذه المسألة وستبلغ مجلس الأمن بذلك بالتأكيد في المستقبل القريب، لأن هذه من المسائل التي تقع كما تعلمون في نطاق اختصاصها.

ونرى من الملائم أيضاً النظر في طرق جديدة للتشجيع على نقل بعض القضايا، أي لتجرى محاكماتها أمام محاكم دول يوغوسلافيا السابقة. ذلك أن إحالة بعض القضايا إلى المحاكم الوطنية، إضافة إلى تخفيفها عبء العمل

عن المحكمة الدولية، من شأنها أن تجعل المحاكمات أكثر شفافية في نظر السكان المحليين وأن تسهم إسهاماً أكثر فعالية في المصالحة بين شعوب البلقان.

ومع ذلك لا مجال للشك في أننا لو اخترنا المضي في هذا الطريق إلى أبعد من ذلك، فسوف تقع علينا المسؤولية عن كفالة تمتع تلك المحاكم بالموارد التي يستلزمها الاستقلال الكامل والنزاهة المطلقة في اضطلاعها برسالتها في تحقيق العدالة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ التي تحكم القانون الإنساني الدولي وحماية حقوق الإنسان. ولهذا السبب، سيكون من واجبنا أن نكفل، مع النقل التدريجي للقضايا التي تراها المحكمة الجنائية أدنى أهمية، ألا يتمتع مجرمو الحرب بالإفلات من العقاب وألا تكون المحاكمات شكلية فقط. ولا يغيبنّ عن بالنا قط صوت الضحايا، الذين وضعوا ثقتهم حتى الآن في محكمتنا.

ومن ثمّ فإن المجتمع الدولي سيكون مسؤولاً عن المساهمة بشكل أكثر نشاطاً وسرعة في إعادة تشكيل النظم القضائية للبلدان التي تفرعت عن يوغوسلافيا السابقة. والواقع أنه لا يمكن أن تجري أية عملية للإحالة إلا ضمن نظام قضائي أعيد بناؤه على أسس ديمقراطية. ويفترض هذا مقدماً، في جملة أمور أخرى، إعداد برامج تدريبية للقضاة المحليين، وربما إيفاد قضاة ومراقبين دوليين، بموجب ترتيبات يتفق عليها فيما بعد.

ومن هذا المنطلق ذاته وبالنيابة عن المحكمة الدولية، أيدتُ إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة في البوسنة والهرسك، فهي في رأيي آلية مكملة لإجراءات المحكمة الدولية، وضرورية علاوة على ذلك لإعادة بناء الهوية الوطنية لذلك البلد.

سأختتم هذا العرض بالإشارة إلى أنه ليس أمام المحكمة الدولية في مطلع ولايتها الثالثة لمدة أربع سنوات سوى إمعان التفكير أكثر من ذي قبل في معنى المهمة التي تلقتها من الجمعية العامة ونطاق هذه المهمة. وقد تأملتُ أنا وجميع القضاة في هذا، وأستطيع أن أطمئن الأعضاء إلى أننا الآن أكثر إصراراً من ذي قبل على استعمال كافة الوسائل، بالقدر الذي تتيحه مواردنا الإجرائية والتنظيمية بالطبع، لتلبية آمال المجتمع الدولي وتقريب نهاية مهمتنا. بيد أننا ينبغي أن ندرك أن القضاة، الذين أتكلم باسمهم اليوم، لا توجد تحت تصرفهم جميع الوسائل اللازمة لعمل ذلك. فبعض هذه الوسائل، كعمليات الاعتقال وجمع الأدلة، هي في أيدي الدول المعنية، ولدى مكتب الادعاء العام وسائل غيرها، كما أن بعضها الآخر من شأن المنظمات الدولية.

ومع ذلك، أود أن يعرف الأعضاء أننا نراعي على الدوام أن يهتدي تفكيرنا في أدائنا للمهمة التي أسندها إلينا الجمعية العامة بصوت الضحايا وبالمصالحة بين الشعوب، تماماً كما تهتدي بهما الجمعية في قراراتها. ذلك أنه رغم صحة أنه لا يمكن أن يوجد سلام بدون عدالة، فإنني سأقتبس كلمات فيلسوف فرنسي كبير معاصر قال إن المجتمع لا يمكن أن يعيش غاضباً من نفسه إلى الأبد. ولعلي أضيف إلى ذلك أن هذا هو الهدف الذي تسعى المحكمة الدولية وجميع أجهزتها لتحقيقه: أي أن نفهم الماضي لكي نكون أفضل استعداداً للمستقبل.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): نحن معجبون جدا بإنجازات محكمة يوغوسلافيا السابقة ومستوياتها الرفيعة، التي تتجلى في أحكامها المختلفة فضلاً عن التقرير الذي نحن بصدده. ونشكر رئيس المحكمة على هذا التقرير السنوي المفصل.

لقد أصبحت أعمال المحكمة إسهاماً يحظى بالتقدير على نطاق واسع في البحث عن الحقيقة ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم البالغة الجسامة. ومن ثم فهي قد

تساعدنا في عملية إعادة بناء المجتمع المدني في ظل سيادة القانون. ومن دواعي الأسف، في السياق العالمي، أن توافر العدالة الجنائية الدولية ما زال يمثل الاستثناء وليس القاعدة. وفي هذا الصدد، تمثل أحكام هذه المحكمة مساهمات ذات شأن في الفقه الدولي من حيث الملاحقة القضائية على الجرائم الدولية الجسيمة.

وقد سلطت الأحكام والإدانات التي صدرت مؤخراً الضوء على مسلسلات الأحداث المتباينة المرتبطة بدورة العنف في يوغوسلافيا السابقة. وقد رأينا خلال الفترة قيد الاستعراض قضايا شكلت سوابق قانونية، من قبيل أحكام الإدانة الأولى التي أصدرتها المحكمة وأعلنت فيها أن الاغتصاب والاسترقاق من الجرائم الموجهة ضد الإنسانية. كما أن الخبرة المكتسبة من خلال عمل المحكمة حتى الآن تشكل أيضاً نقطة انطلاق صوب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية المرتقب.

فليس لأحد أن يجازف بأنه قد يفلت من العقاب فيما يتعلق بأعمال القتل الجماعي، وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب الجسيمة. وبالنظر إلى عدد المتهمين المطلقي السراح، وهو ما زال كبيراً، يؤسفنا أن نلاحظ أن معدل الاعتقالات التي تقوم بها قوة تثبيت الاستقرار هبط هبوطاً ملحوظاً خلال الفترة قيد الاستعراض. ولن يحيد المجتمع الدولي عن التزامه طويل الأجل بإنجاز ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وتعاون الدول في إلقاء القبض على المتهمين يظل عاملا حاسما في تشغيل المحكمة. وكان اعتقال الرئيس السابق سلوبودان ملوسفيتش ونقله فيما بعد إلى لاهاي معلَما بارزا في ميدان العدالة الجنائية الدولية. فقد كان نقله رسالة واضحة بأنه لا أحد فوق القانون أيا كان مركزه. ونحن نحيي السلطات اليوغوسلافية على قرارها المسؤول بأن تفي بالالتزامات الدولية ليوغوسلافيا. وهذه نقطة تحوُّل يتعين على جميع السلطات في كل أنحاء يوغوسلافيا السابقة أن تعترف بها الآن. لأن واجب التعاون مع المحكمة وفقا لقرارات مجلس الأمن الملزمة غير قابل للمساومة.

ومن الأمور الحاسمة لنجاح المحكمة أن يكون سكان المنطقة مطلعين على عملها ومدركين لأهميتها. ونأمل، بل ونؤمن، بأن يحدث هذا؛ ولو تدريجيا. وإحدى المبادرات المهمة التي اضطلعت بها المحكمة في هذا الصدد كانت برنامج التوعية الذي يتيح لسكان يوغوسلافيا السابقة معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن المحكمة وأنشطتها. والنرويج ترحب بالتوسع في أنشطة برنامج التوعية وتطويره المستمر. ونحن نؤيد الاقتراح الداعي إلى أن يصبح هذا البرنامج جزءا من الميزانية الرئيسية للمحكمة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ونشجع جميع الدول على أن تدعم بنشاط عمله المتواصل الذي يستهدف جعل العملية القضائية أقرب إلى فهم الجمهور، لكي يشجع بشكل نشط على زيادة تبصره بها، الأمر الذي يمكن أن يشكل إسهاما مهماً في تحقيق السلام والمصالحة في المنطقة على المدى الطويل.

كما تناشد النرويج الدول التي لم تتخذ بعد جميع الخطوات التشريعية الضرورية التي تكفل تعاون الدول بفعالية مع المحكمة أن تفعل ذلك. وبالإضافة إلى تنفيذ هذه التشريعات وضمان الامتثال لطلبات المحكمة بتلقي المساعدة، ينبغي تقديم الدعم الملموس للمحكمة بتوفير الدعم المالي والمادي لها.

وقد دللت الحكومة النرويجية على استعدادها لأن تنظر في الطلبات التي تقدمها المحكمة بخصوص إنفاذ الأحكام، وأن تستقبل فيما بعد، وبما يتفق مع القوانين الوطنية، عددا محدودا من الأشخاص المُدانين لقضاء فترة

العقوبة في النرويج. ونحن نشجع الدول الأخرى على إثبات التزامها المستمر بعمل المحكمة من خلال اتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال الحساس.

لقد سبق أن أعربنا عن قلقنا إزاء طول مدة المرافعات. وقد أجرت المحكمة أثناء الفترة قيد الاستعراض إصلاحات بعيدة المدى فيما يتعلق بأنشطة ما قبل المحاكمة وسلطات القضاة في تنظيم المحاكمات والمحكمة، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في أنشطتها القضائية. ونعتقد أن اتخاذ مجلس الأمن القرارين المتعلقين بإنشاء فريق يتألف من ٢٧ من القضاة المخصصين ليكونوا تحت تصرف المحكمة لاستدعائهم للفصل في قضايا محددة، وبزيادة عدد القضاة في دائرة الاستئناف، سيزيد من قدرة القضاة على مواجهة الزيادة الكبيرة في عبء العمل.

غير أن المحكمة الدولية لا تستطيع وحدها أن تؤدي العمل المطلوب لاستعادة وصون السلام في يوغوسلافيا السابقة. ولن تكون المحكمة قادرة على محاكمة جميع المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني أثناء صراع استمر أكثر من خمس سنوات. وكل ما تستطيعه المحكمة هو أن تحاكم من يتحملون المسؤولية الأساسية عن الجرائم المرتكبة.

وبغية إعادة تشكيل هوية وطنية في المنطقة، من الأساسي أن تتولى المحاكم المحلية محاكمة المرؤوسين الذين قاموا بتنفيذ الأوامر. وفي الوقت ذاته، يتعين على المحكمة الدولية أن تولي أولوية عليا لتنفيذ ولايتها بسرعة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بالتحقيق مع الأشخاص الرئيسيين المسؤولين عن ارتكاب الفظائع ومحاكمتهم. وعلينا في نفس الوقت أن نسمح بما يكفي من المرونة لضمان منع مرتكبي تلك الجرائم من المقامرة على أنهم سيفلتوا من العقاب بسبب الطبيعة المؤقتة للمحكمة الدولية.

السيد يحيى (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للقاضي كلود جوردا رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على توليه عرض تقرير المحكمة.

ويسرنا أن نلاحظ أنه تم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إصدار ١٣ لائحة اتهام بحق ٦٩ متهما؛ بالإضافة إلى احتجاز ٤٩ شخصا في لاهاي. وأثناء الفترة قيد الاستعراض نظرت المحكمة في ١٧ قضية و ٤١ استئنافا. كما أصدرت المحكمة أحكاما في ثلاث قضايا، وثلاثة أحكام استئناف. وتشهد الإحصاءات على كفاءة المحكمة في تنفيذ ولايتها الحافلة بالتحديات.

ونشعر بالارتياح لأن المحكمة تطورت إلى مؤسسة تعمل بكل طاقاتها، وتُصدر أحكاما، وتُرسي سوابق في مجال القانون الدولي، الجنائي والإنساني.

ومن دواعي ارتياح ماليزيا أيضا أن عملية إصلاح المحكمة تجري على قدم وساق في جميع أجهزتها الثلاثة. وإنشاء مجلس التنسيق ولجنة الإدارة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ سيعزز دون شك قدرات المحكمة. ويسرنا أيضا أن القضاة الدائمين الستة الجدد، وكذلك ستة من القضاة المخصصين تولوا مناصبهم في المحكمة. وسيكون بوسع المحكمة، مع وجود ٢٢ قاضيا تحت تصرفها، أن تستمع إلى عدد أكبر من القضايا، وهذا بدوره سييسر من تنفيذها السريع لولايتها.

ونود جميعا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا العميق للقضاة السابقين على الخدمات الجليلة التي أسدوها للمحكمة باسم المجتمع الدولي والإنسانية بصفة عامة. ويحدو ماليزيا وطيد الأمل في أن تؤدي عملية الإصلاح إلى معالجة جوانب القصور في هذا النظام الذي لم يتمكن حتى الآن من اعتقال أهم من صدرت بحقهم لوائح اتهام من مجرمي الحرب

المُطلقي السراح وبالذات رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش. ونأمل أن تقترن حماسة الدول الكبرى في تعقُّب الإرهابيين المشتبه فيهم في أفغانستان بجهود مماثلة لاعتقال مجرمي الحرب المتهمين في البلقان.

إن ولاية المحكمة الدولية لن تعتبر مكتملة إلا باعتقال ومحاكمة تلك الشخصيات الرئيسية؛ لأن استمرار تمتعهم بالحرية والإفلات من العقاب سيسهم في مناخ انعدام الأمن، وسيحد من عودة اللاجئين، وبخاصة في مناطق الأقليات، وسيثير الشكوك حول جدية المجتمع الدولي في اعتقالهم ومَن هُم على شاكلتهم، وسيمثل تهديدا لمستقبل السلام والأمن على المدى الطويل في البوسنة والهرسك.

لقد شهدت البوسنة والهرسك واحدة من أبشع المآسي الإنسانية في القرن الماضي. وفي هذا الصدد، فإن عمل المحكمة الدولية من أجل تطبيق العدالة على مجرمي الحرب لا يُعد في حد ذاته مهماً فحسب، بل جزءا لا غنى عنه أيضا من عملية تضميد الجراح التي خلفها الصراع العنيف، والتوصل إلى المصالحة والسلام الدائم بين الطوائف العرقية في ذلك البلد. ونجاح المحكمة في عملها سيكون له أثر كبير في استعادة الاستقرار في منطقة البلقان. وما من شك في أن مذبحة سريبرنيتسا، التي وقعت في تموز/يوليه ١٩٩٥، كانت من بين أسوأ جرائم الحرب التي ارتُكبت في القرن العشرين. والقرار الذي اتخذته المحكمة الدولية بالحكم على السيد راديسلاف كرستيتش بالسجن ٤٦ سنة لارتكابه جريمة الإبادة الجماعية في سريبرنيتسا، سيسهم بطرق مختلفة في تخفيف الآلام التي تعانيها أُسر الـ ٠٠٠ ٨ شخص الذين قُتلوا في مجزرة السكان البوسنيين المقيمين هناك. ويأمل وفد بلادي بأن يكون هذا الحكم بمثابة تذكِرة بأن مثل هذه الجرائم البشعة لن يُسمح لها بأن تمضي دون عقاب.

ويعتبر اعتقال السيد سلوبودان ملوسفيتش إنجازا رئيسيا في عمل المحكمة. ونلاحظ أنه الآن متهم بارتكاب ٢٩ جريمة في البوسنة والهرسك في الفترة بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥. ونأمل بأن عملية اعتقال وتسليم السيد ملوسفيتش ستشكِّل بداية فصل جديد للتعاون بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمحكمة.

ومع ذلك، ما زال وفد بلادي يشعر بقلق بالغ لأن الأشخاص الـ ٢٦ الذي صدرت لوائح اتهام ضدهم ما زالوا مُطلقي السراح، ويُعتقد أنهم مختبئون غالبا في جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ونكرر التأكيد على أهمية تلقي المحكمة الدعم والتعاون الضروريين من جميع الأطراف المعنيين بتنفيذ ولايتها. لذلك، نحث السلطات في جمهورية صربسكا على أن تدلل على تعاونها الكامل مع المحكمة في هذا الصدد.

وكانت صراعات البوسنة وكوسوفو تمثل فصولا مظلمة في تاريخ القرن الماضي، وهي لا تشكل تحديا لفعالية ومصداقية الأمم المتحدة فحسب، بل إنها أماطت اللثام أيضا عن الجانب المظلم من حياة البشر. ولا بد من أن يتم عكس اتجاه آثار عمليات التطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في منطقة البلقان، وأن تتحقق العدالة بسرعة. ولا ينبغي التسامح مع تلك الجرائم الشنعاء أو السماح بحدوثها مرة أخرى.

إن ماليزيا، إذ تكرر التأكيد على دعمها الكامل للمحكمة، تدعو مرة أخرى المجتمع الدولي لأن يقدم كل دعم ممكن إلى المحكمة في اضطلاعها بالولاية المنوطة بها.

السيد ماريشال (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية

ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

وما من شك في أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد مثَّل خطوة هامة إلى الأمام في القانون الجنائي الدولي وفتح مجالا جديدا تماما لعمل الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن التوقعات كانت كبيرة، فقد كانت هناك أيضا صعوبات عملية وسياسية جمَّة اعترضت الطريق. ولم يُخف بعض المراقبين تشككهم فيما يتعلق بفرص نجاح المحكمة.

واليوم، وبفضل الجهود التي بذلها موظفو المحكمة دون كلل والدعم الثابت الذي قدمه المجتمع الدولي تمكنت المحكمة من العمل بكامل طاقتها وأصبحت عاملا أساسيا في عملية التهدئة وتحقيق الاستقرار في منطقة البلقان.

وتحظى شرعية المحكمة الآن بالاعتراف العالمي بها. وكانت عملية اعتقال الرئيس السابق ملوسفيتش ونقله بعد ذلك إلى لاهاي تطورا رئيسيا في هذا المجال. ويدل ذلك أيضا على حدوث تقدم رائع في القانون الدولي: فهذه هي المرة الأولى التي تقوم بها محكمة دولية بمحاكمة رئيس دولة سابق. وفي ذلك تذكِرة بليغة بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي إفلات من العقاب، حتى على أعلى مستويات السلطة، بالنسبة للمسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم ضد القانون الإنساني الدولي.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إذ عملت على الوفاء بالتزاماتها الدولية فإنها قد اختارت أن تندمج مرة أخرى بشكل كامل في المجتمع الدولي. ويهنئ الاتحاد الأوروبي يوغوسلافيا على هذا القرار التاريخي، ويحثها على أن تواصل بثبات تعاونها الكامل مع المحكمة. ويشهد التقرير السنوي الأخير، الذي قدمه رئيس المحكمة والذي نشكره عليه، على النشاط المطرد للمحكمة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بشكل خاص بالإصلاحات العديدة التي أدخلت خلال الفترة قيد النظر. وسيؤدي إضافة ٢٧ من القضاة المخصصين، كما وافق مجلس الأمن في العام الماضي، إلى مضاعفة قدرة دوائر المحكمة. وقد تم بالفعل انتخاب هؤلاء القضاة، وبدأ ستة منهم عملهم في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ومن المهم حقا محاكمة جميع المتهمين في فترة زمنية معقولة. وبغية تحقيق هذا الهدف، يتعين على المحكمة أن تنظر بشكل مستمر في مواصلة الجهود من أجل تحسين أساليب عملها في ضوء الخبرة التي تكتسبها. وفي هذا الصدد، يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح التعديلات التي أُدخلت على النظام الداخلي وقواعد الإثبات بهدف تعجيل الإجراءات قبل المحاكمة أو في أثنائها.

ونلاحظ أيضا أنه قد أنشئ مجلس للتنسيق ولجنة للإدارة، ونثق أن هذه التدابير ستحسن بالفعل النواحي الإدارية للمحكمة وتعزز التوافق بين شتى أجهزتها.

كما نهنئ المدعية العامة لقيامها بإعادة تنظيم خدماتها في مجال التحقيق، وذلك لتحسين أداء المحكمة وفعاليتها. وفي هذا الصدد، من المؤكد أن المحكمة تعتمد إلى حد كبير على تعاون الدول. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في هذا المجال.

لقد نوَّهنا من قبل بتعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باتخاذها الإجراءات اللازمة لاعتقال سلوبودان ملوسفيتش ونقله. ونحن على ثقة من أن هذا التعاون سيتواصل، وأنه سيمكِّننا من البدء بسرعة باعتقال المتهمين الآخرين الموجودين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونطالب السلطات في الجبل الأسود بشكل خاص بالانضمام إلى هذه الجهود.

ونهنئ كرواتيا أيضا على روح التعاون الجديدة التي أبدتها، ونحثها على تعزيز ذلك التعاون.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، ما زلنا نشعر بقلق إزاء الوضع في جمهورية صربسكا. فعلى الرغم من التقدم المحرز، خصوصا باعتماد مشروع قانون بشأن التعاون مع المحكمة، ما زلنا ننتظر ظهور نتائج فعلية، لا سيما فيما يتعلق باعتقال الأشخاص المتهمين الذين عرف أنهم مختبئون في جمهورية صربسكا.

وبغية تيسير ودعم التعاون مع المحكمة في البلدان المعنية، من الضروري مواصلة البرنامج الإعلامي عن أنشطة المحكمة، خصوصا فيما بين السكان المحليين.

ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن تؤدي كل هذه التدابير إلى التعجيل بإجراء المحكمة في عام ٢٠٠٢، نظرا لأنه على الرغم من العمل الكبير الذي تم إنجازه حتى الآن، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله – فهناك أشخاص معتقلون رهن التحقيق أو في انتظار المحاكمة، وتحقيقات ما زال يتعين إجراؤها، وعمليات اعتقال لا بد من القيام بها. وينبغي للمحكمة أن تبذل قصارى جهدها للسعي من أجل استكمال مهمتها بأسرع ما يمكن.

ويجب أن نتذكر أن مهمة المحكمة تتمثل في محاكمة كبار المسؤولين عن الجرائم التي ارتُكبت فوق أراضي يوغوسلافيا السابقة. أما الجرائم التي ارتكبها أشخاص من مستوى أدنى فتتولاها المحاكم الوطنية.

ولا يسعني أن أنهي كلمتي دون أن أشكر جميع أعضاء المحكمة، ودوائرها، ومحكمة الاستئناف، وقلم المحكمة، ومكتب المدعية العامة على الأعمال التي قاموا بها في هذا الصدد. إن مساهمتهم في إحلال السلام والأمن في المنطقة من خلال إقامة العدل وتيسير المصالحة أمر أساسي. وعملهم في حد ذاته يُعد شيئا مبتكرا، يمهد السبيل لإقامة المحكمة الجنائية الدولية، التي نأمل أن تنشأ قبل مضي وقت طويل. ونؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل لهم في مهمتهم.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي كلود جوردا، على بيانه وعرضه لتقرير المحكمة السنوي، الذي درسناه بعناية.

إننا ننظر في التقرير الحالي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إزاء خلفية من البيئة السياسية المتغيرة في المنطقة عموما وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشكل خاص. فالتغير الديمقراطي الذي كان جاريا في بلدي خلال السنة الماضية قد أنشأ أساسا للتعاون مع المحكمة. والتقدم الذي أُحرز في ذلك الصدد واضح، كما يعترف بذلك التقرير.

وقد شدد وزير الخارجية سفيلانوفيتش، في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة على عدة مسائل ملحَّة ذات أهمية بالغة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أحدها التعاون مع محكمة لاهاي. وبلدي يدرك تماما واجباته في هذا الصدد، وهو ملتزم بالوفاء بها. وتلك ليست مهمة سهلة، وينبغي أن تُفهم باعتبارها عملية – عملية ستكون لها بالطبع خاتمة. وفي هذا السياق، تبذل الحكومة الاتحادية، وكذلك حكومتا الجمهوريتين جهودا جدية، واتخذت عددا من التدابير الملموسة لتعزيز التعاون.

واسمحوا لي أن أذكر بعضها بإيجاز. فقد أعيد فتح مكتب المدعية العامة في بلغراد قبل سنة. ويتمتع موظفو المكتب بالحرية الكاملة في الحركة ويمكنهم أداء واجباتهم بلا عائق، بما في ذلك إجراء المقابلات مع الضحايا والشهود. ويشارك محققو المحكمة في التحقيقات المتصلة بعمليات نبش القبور الجماعية في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونقلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى لاهاي عددا من مواطنيها؛ ومن بينهم سلوبودان ملوسفيتش. والمتهمون المنتمون إلى أماكن أخرى في المنطقة وكانوا يقيمون في

يوغوسلافيا نُقلوا أيضا إلى لاهاي. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن عددا متزايدا من المتهمين قد سلموا أنفسهم طوعا إلى المحكمة. ويجري العمل حاليا على وضع إطار قانوني دولي يهدف إلى تيسير التعاون مع المحكمة. ويقوم الخبراء بإعداد قانون متعلق بالتعاون مع المحكمة، على أساس القانون الدولي وتشريعنا الداخلي. وما إن يُفرغ من العمل على هذا القانون، سينظم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بطريقة شاملة للغاية.

وقد تابعت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إجراءات المحكمة باهتمام كبير. وإننا نفهم تماما تعقيد عمل المحكمة. ومع ذلك، لاحظنا أنه ينبغي معالجة بعض المسائل بغية تحسين الإجراءات وجعلها متوازنة تماما. وأحدها التغيير المتكرر لأحكام الإجراءات والأدلة، الذي حدث ٢٠ مرة حتى الآن. ومن المسائل الأخرى عادة إصدار عرائض اتهام مختومة. وكلا المسألتين تؤديان إلى الشك من الناحية القانونية. والأخيرة، في نظرنا، تنتهك شفافية الإجراءات أيضا.

وهناك مسائل أخرى نرى أنه ينبغي النظر فيها. على سبيل المثال، ترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنه ينبغي تعديل النظام الأساسي للمحكمة حتى يتسنى تعويض الذين اتُهموا واعتُقلوا، ثم وجدتهم المحكمة فيما بعد غير مذنبين. وإننا نعتبر أيضا أن الذين سلَّموا أنفسهم طوعا للمحكمة ينبغي أن يُكفل إطلاق سراحهم مؤقتا ريثما تجري المحاكمة – وذلك بالطبع، إذا قُدمت الضمانات المناسبة للمحكمة.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى تتصل بعمل المحكمة، أود أن أشير إلى أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد وافقت على إجراء تحقيقات بشأن الجرائم التي ارتُكبت في كوسوفو وميتوهيا قبل ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ولكن قد ارتكب العديد من الجرائم ضد الأشخاص غير الألبان، خصوصا الصرب، منذ وصول قوة كوسوفو وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو إلى كوسوفو وميتوهيا في ذلك التاريخ. وينبغي بذل جهود لتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة أيضا. وهذا يتوافق تماما مع المبدأ القائل بضرورة محاكمة مرتكب كل جريمة ومعاقبته عليها، ومن شأنه أن يساعد على حل عدد من المشاكل المعقدة التي لا تزال قائمة في كوسوفو وميتوهيا.

إننا نرى أن مواقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن بعض جوانب عمل المحكمة الجنائية الدولية – مثلا، المواقف التي ذكرت أعلاه – ينبغي أن تؤخذ في الحسبان. وهذا من شأنه أن ييسر كثيرا التعاون المشترك وأن يعزز الحجة القائلة بأن المحكمة هيئة موضوعية ونزيهة تشكل جهودها عنصرا هاما في التغلب على كل جوانب الأزمة في يوغوسلافيا السابقة.

وتود حكومتي أن ترى إنزال العقوبة بكل مرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا استعادة الثقة، وتحقيق المصالحة وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، نرى أن مما له أهمية بالغة – ونشاطر رئيس المحكمة وجهة نظره التي عبر عنها – أن تُوكل إلى المحاكم الوطنية مزيد من القضايا التي تقع في إطار اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وهذه الخطوة ستكون في توافق تام مع التغيرات الديمقراطية التي حدثت في المنطقة بأسرها.

ونتوقع أن يسفر تصميم جميع المعنيين على التعاون مع المحكمة، وكذلك انفتاح المحكمة للمقترحات البناءة، عن النجاح في الوفاء بمهامها الخطيرة. وستسهم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إسهاما فعالا وبنَّاء في تلك العملية.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): إن هذا التقرير الثامن للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي قدمه رئيسها، القاضي جوردا، الذي نشكره على ذلك، يسجل عددا من التطورات المشجعة. بل إن خطابه اليوم أكثر إثارة للاهتمام حيث يبين مبادئ توجيهية لأنشطة المحكمة مستقبلا، ونحن نؤيدها تماما.

وإن اعتقال ومحاكمة ملوسفيتش، أخيرا، بعد كل هذه السنين، يبرر تماما إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. فتقديم ملوسفيتش إلى العدالة، الذي كان حتى عهد قريب رئيس صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ليحاكَم على جرائم ارتُكبت أثناء رئاسته، يدل على أنه ما من أحد فوق القانون أو بعيد عن يد العدالة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن المدعية العامة، بتوسيعها التهم الموجهة إلى ملوسفيتش لتشمل الجرائم المرتكبة في كرواتيا والبوسنة والهرسك، قد تصدق أخيرا للأسباب الجذرية للصراع في يوغوسلافيا السابقة. ولذا فإن الإجراءات المتبعة ضد ملوسفيتش ستكون خطوة هامة نحو إجراء محاسبة تاريخية موثوقة، وضرورية للمصالحة بين أمم ودول المنطقة.

إن لائحة الاتهام الموجهة إلى ملوسفيتش بالنسبة لكرواتيا عريضة مؤسَسة ومبنية تماما، وتعكس عمل المحكمة الدقيق. وقد أسهمت حكومتي في عريضة الاتهام هذه بتقديم الأدلة وبالتعاون مع المحكمة. ونلاحظ مع الارتياح أن المدعية العامة قد أثبتت مسؤولية ملوسفيتش عن الجرائم التي ارتكبتها كل الوحدات العسكرية وشبه العسكرية الخاضعة لسيطرته الفعلية. وقد أعربت جمهورية كرواتيا عن نفس الموقف القانوني في مذكرتها المقدمة إلى محكمة العدل الدولية في الإجراءات القضائية المتبعة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتهمة الإبادة الجماعية. ولكن، في هذا الصدد، مما يبعث على الشعور بخيبة الأمل نوعا ما، أنه، على الرغم من أن لائحة اتهام المحكمة الجنائية الدولية ضد ملوسفيتش تتهمه، من بين أمور أخرى، بإبادة السكان غير الصرب في كرواتيا على أساس جنسيتهم، فإن المدعية العامة قد أحجمت عن وصف هذا العمل بأنه جريمة إبادة جماعية. وترحب حكومتي بحقيقة أن لائحة الاتهام الموجهة ضد ملوسفيتش بالنسبة للبوسنة تشمل تُهما بالإبادة الجماعية التي ارتُكبت ضد البوسنيين والكروات والمسلمين وتأمل أن توسع خلال العملية عريضة الاتهام الموجهة إلى ملوسفيتش بالنسبة للجرائم المرتكبة في كرواتيا لتشمل الإبادة الجماعية أيضا.

ورغم أن هذه التطورات مشجعة، لا يجب أن تجعلنا ننسى أن بعض القادة العسكريين الرئيسيين وكبار رجال الدولة المسؤولين عن الحرب والجرائم المتصلة بها ما زالوا طليقي السراح. وفي الوقت الذي تقترب فيه بداية محاكمة ملوسفيتش على جرائمه التي ارتكبها في كرواتيا، من المهم فيما يتعلق بالمتواطئين معه المذكورين في لائحة اتهامه أن توجه إليهم عرائض اتهام أيضا وأن يُلقى القبض عليهم. وكذلك الذين اتُهموا من قبل بالجرائم المرتكبة في فوكوفار – وهم، سلييفانكانين، ومركسيتش وراديتش – ينبغي إلقاء القبض عليهم فورا وتقديمهم إلى المحاكمة. ولا تتعلق المسألة فقط بإنجاز العدالة بعد ١٠ سنوات من المذبحة التي حدثت في فوكوفار، ولكنها تتعلق أيضا بالحصول على شهاداتهم بشأن تورط القادة الصرب السابقين، وخاصة ملوسفيتش، في مختلف جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وينطبق هذا على الآخرين: إذ أنه من غير المحتمل ومُحرج للضحايا والمجتمع الدولي أن يظل مجرمو حرب لهم سمعة شائنة، مثل مارتيتش وكاراجيتش ومالديتش، قادرين على إيجاد ملاذ آمن. وبالنسبة للدول التي ما زالت تؤويهم – وكان رئيس المحكمة قد ذكر صراحة، في بيانه اليوم، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا في

هذا الصدد – طالما تستمر في الامتناع عن تسليمهم فهي مرتبطة بجرائمهم.

إننا نؤيد بالكامل النداء الذي وجَّهه اليوم رئيس المحكمة ومفاده أنه ينبغي الإسراع بالوفاء بولاية المحكمة وينبغي لنا أن نتأمل في الأولويات التي سنضعها للمحكمة في المستقبل وذلك نظرا للحالة المتغيرة في المنطقة وفي العالم عموما.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للمحكمة أن تحتذي بنموذج ملوسفيتش في أعمالها القادمة. وفي هذا الصدد، من المهم جدا أن ننوه بعنصرين من عناصر هذا النموذج: مدى بروز المتهم، وعلاوة على مسؤوليته القيادية هناك مسؤوليته الجنائية الفردية. وفي رأينا أنه ينبغي قَصر جميع الدعاوى القضائية القادمة التي تُعرض على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على الجناة رفيعي المستوى الذين تشمل التهم الموجهة إليهم المسؤولية الفردية أيضا.

ومع ذلك، لا يعني هذا بأي حال أنه ينبغي أن ننسى مجرمي الحرب الأقل مرتبة. إننا لن نتمكن من تحقيق المصالحة إلا من خلال محاكمة جميع المسؤولين عن جرائم الحرب، أيًّا كان انتماؤهم أو أصولهم العرقية. ولقد حدد تقرير رئيس المحكمة بحق الدور الحاسم الذي ينبغي أن تؤديه المحاكم المحلية في هذا الصدد. وليس الغرض من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تحل محل المحاكم الوطنية بصفة دائمة، بل أن تشجعها على القيام بمهمتها وعلى احترام سيادة القانون احتراما كاملا. وحيث تسمح الحالة الأمنية الآخذة في التحسن في جنوب شرق أوروبا بالبدء في الإنهاء التدريجي لأنشطة المحكمة ينبغي أن تكون إحدى الخطوات الأولى في استراتيجية الانسحاب هي التحويل التدريجي لأعباء عملها من الصعيد الدولي إلى الصعيد الوطني.

ولا يقتصر هذا على القضايا الجديدة فقط، فما أن تبرهن المحاكم الوطنية على أنها جديرة بالثقة – وأعتقد أن المحاكم الكرواتية فعلت هذا بالفعل – ينبغي إعطاؤها أيضا فرصة مباشرة الدعاوى القضائية الموجهة ضد الذين اتهمتهم المحكمة في السابق و لم تعد محاكمتهم أولوية بالنسبة لها.

إن محاكمة جميع مجرمي الحرب، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الوطني أو أي انتماء آخر، قد سلَّمت بها الحكومة الكرواتية منذ بداية ولايتها، كون ذلك التزاما عليها. ويتم الوفاء بهذا الالتزام بشكل منتظم، سواء أمام المحاكم الوطنية أو من خلال التعاون مع المحكمة الدولية. ولقد أحرز التعاون مع مكتب المدعي العام خلال العامين الماضيين تقدما كبيرا فيما يتعلق بتلبية طلبات ذلك المكتب من أجل المساعدة وإمكانية الاطلاع على وثائق سرية والتعاون في التحقيقات بهذا المجال. ولقد تم رفع عدد من الدعاوى القضائية أو إعادة فتحها أمام محاكم كرواتية، بما في ذلك بعض الدعاوى الخاصة بجرائم مقترفَة ضد السكان الصرب.

وتدعو كرواتيا بلداناً أخرى ضمن نطاق سلطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الإسهام بنفس الطريقة في عمليات المصالحة، والاستقرار والتعاون على الأجل الطويل. إننا نشيد بحكومة الجبل الأسود على تيسير التسليم الطوعي الذي تم مؤخراً لجنرالات متهمين بجرائم حرب مرتكبة في دوبروفنيك. وحكومة كرواتيا ملتزمة أيضا بتحسين تعاونها مع الحكومتين الجديدتين في صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في مجالات عديدة؛ فالمعاقبة على الجرائم الفردية ينبغي ألا تعترض طريق هذه التطورات الإيجابية. ولكي نوجه طاقاتنا نحو المستقبل ينبغي معاقبة المسؤولين عن جرائم الحرب بأسرع وقت ممكن.

لقد شكّل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خطوة رئيسية في عملية تحديد الولاية القضائية الجنائية الدولية. ولأول مرة في التاريخ حاكمت المحكمة الدولية مرتكبي جرائم حرب ينتمون إلى جميع أطراف الصراع. ومع ذلك، كونها محكمة مخصصة أنشأها مجلس الأمن من أجل حالة فردية ظلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالضرورة محكمة انتقائية إلى حد ما. وإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، لديها سلطة قضائية محددة مسبقا، المنتظر حدوثه في الصيف القادم، سيمثل تقدما رئيسيا آخر. وسوف يقضي إنشاؤها على حالات النقص المتأصلة في عدالة المنتصر وفي القضاء المخصص الانتقائي والارتجاعي.

ولدى المحكمة الجنائية الدولية الكثير مما تتعلمه من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي كان لتجاربها دور تمهيدي في نواح عديدة. ولكن ينبغي لمحكمة يوغوسلافيا أن تتعلم أيضا من تجربتها الذاتية وينبغي أن تكون مستعدة للتطور. فلقد استفادت المحكمة الجنائية الدولية، على سبيل المثال، من نواحي النقص في محكمة يوغوسلافيا وستنهض بأعباء تعويض الأشخاص الذين يحتجزون أو يحاكمون أو يُدانون ظلماً. ونحن لا نرى أي سبب في عدم تقديم هذا الحل المحسن، المترسخ في قانون حقوق الإنسان الدولي والمتناسب مع الممارسة في أحدث الأنظمة القانونية، بما في ذلك جميع الدول الخاضعة لسلطة محكمة يوغوسلافيا القضائية، من خلال التعديل الملائم للنظام الأساسي أو النظام الداخلي. وقبل عام طرح رئيس المحكمة مبادرة مماثلة مثبتة بالبراهين ووافق عليها عدد من الحكومات، بما فيها حكومتي، ولكن بدون أي أثر عملي. ونحن نرى أيضا أن توفير التعويض لضحايا جرائم الحرب، الذي أيدته حكومتي وما زالت تؤيده، يتطلب منا المزيد من البحث والجهود.

وأخيرا، ترحب حكومتي بالتغييرات الهيكلية والإجرائية التي أُدخلت خلال العام الماضي والرامية إلى ضمان محاكمة جميع المتهمين الذين اعتقلوا بالفعل أو سوف يُعتقلون دون تأخير بلا داع. ونأمل أن تثبت هذه الإجراءات فعاليتها بشكل عملي.

السيد كوسليوجيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): ظلت البوسنة والهرسك طوال عقد من الزمان مشكلة عالمية وإقليمية يتم تناولها بشكل متكرر في الأمم المتحدة. ولكن التقارير الأخيرة للممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بعملية العودة في البوسنة والهرسك، وكذلك الرأي العام بشأن التقدم الكلي الواضح في بلدي الذي تم التعبير عنه في اجتماعات ثنائية وفي اجتماعات مع مسؤولي الأمم المتحدة عقدها وفدنا خلال الأسبوع الوزاري لهذه الدورة، أظهرت بوضوح أن البوسنة والهرسك لم تعد جزءاً من المشكلة في البلقان، بل جزءاً من الحل في جنوب شرق أوروبا. وتصبح البوسنة والهرسك على نحو متزايد باستمرار مثالا نموذجيا للحوار بين العناصر المتنوعة. وتضحى نموذجا للتعايش السلمي بين الجماعات العرقية والعقائد والثقافات المختلفة بدلا من كونها رمزا للصدام الذي يُفرض بالقوة بين الحضارات. والأولوية بالنسبة لحكومة البوسنة والهرسك في العمل الإضافي في مجالات تطوير المؤسسات وتحسين حقوق الإنسان والإصلاح السياسي والاقتصادي هي لاستدامة التقدم الذي تم إحرازه.

واليوم، عندما يُدرج بند تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في جدول أعمال الجمعية العامة، أريد أن أنقل رأي حكومتي فيما يتعلق بالدور الذي أدته هذه المحكمة الدولية في دعم التقدم المحرز في البوسنة

والهرسك وكذلك توقعاتنا لأنشطتها القادمة، التي ينبغي أن تسهم في إدامة التقدم الذي يتم إحرازه.

وتدعم حكومة البوسنة والهرسك بالكامل جهود المحكمة الدولية، ليس بالعبارات فحسب بل بالأفعال أيضا، وتعتبر أن المحكمة تؤدي دورا هاما في عملية المصالحة وصون السلم والأمن داخل البلاد وفي المنطقة بأسرها على حد سواء. إننا نقدر منجزات المحكمة الدولية خلال العام المنصرم، خاصة الأنشطة التي أسفرت عن سجن سلوبودان ملوسفيتش في لاهاي. وكذلك نشدد على الأهمية العالمية لعمل المحكمة الجنائية، خاصة منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، بوصفها أداة قانونية في الحرب ضد مجرمي الحرب: فالإرهابيون ومجرمو الحرب على حد سواء يقومون بأعمال بربرية ضد المدنيين الأبرياء وضد قيم حضارتنا المشتركة لتحقيق أهدافهم غير الحضارية. ونشدد بصفة خاصة على دور المحكمة الجنائية في إضفاء الصفة الفردية على جرائم الحرب كشرط أساسي للمصالحة بين المجموعات العرقية.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن عام ٢٠٠٢ سيكون عاما حاسما بالنسبة لاستدامة التقدم الذي بدأ في كل من البوسنة والهرسك وفي المنطقة، وبالنظر إلى تحسُّن التعاون بين المحكمة الدولية والدول والكيانات في المنطقة، فإن حكومة بلادي تتوقع أن تكون الأنشطة التي ستقوم بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا في المستقبل ذات أثر كبير على العمليات التالية: عودة اللاجئين والنازحين في البوسنة والهرسك وفي المنطقة على حد سواء، والمصالحة بين الأعراق، والتعاون الإقليمي، والتطوير المؤسسي وسيادة القانون، والإصلاحات السياسية والاقتصادية، واندماج بلدان المنطقة في أوروبا. ومن الواضح أن وجود ذلك العدد الكبير من الأفراد الذين وُجهت إليهم اتهامات في قضايا عامة وإن ظلوا مطلقي السراح، هو السبب الرئيسي لعرقلة عملية العودة، والمصالحة العرقية، وتطبيق اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك.

يؤخذ التسارع المسجل إحصائيا في معدل عودة اللاجئين إلى المناطق التي يشكلون فيها الآن أقلية عرقية على أنه خير دليل على تعافي البوسنة والهرسك.

لكن التحليل الدقيق يبين أن العودة ليست موزعة توزيعا جغرافيا متساويا. إذ لا تزال هناك أماكن في كل من كياني البوسنة والهرسك، لا سيما في الأجزاء الشرقية، أو ما تسمى بالبقع السوداء، تتدنى فيها أرقام العائدين بشدة. ويبين الاستطراد في التحليل أن هذه المناطق معروفة بكونها ملاذات آمنة لمجرمي الحرب الذين وُجهت لهم اتهامات بأنهم ارتكبوا انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، ومنها القتل الجماعي، والتطهير العرقي، والاغتصاب الجماعي، بل وإبادة الجنس البشري. والمعروف عن هذه المناطق أنها أماكن تضم مجرمي الحرب الذين وُجهت لهم اتهامات، جنبا إلى جنب مع منظمي عملية التطهير العرقي، وأثرياء الحرب، وأن أولئك ما زالوا قادرين على التأثير في العمليات السياسية والإدارية والاقتصادية. ولقد أقام هؤلاء نظاما موازيا، وهم يعرقلون عودة اللاجئين إلى حد كبير، سواء في العلن أو بالخفاء.

وهذه الحقائق معروفة لكل من السلطات المحلية والمسؤولين الدوليين. ونعتقد اعتقادا قويا أن عام ٢٠٠٢ سيكون عام العمل الحاسم، أولا من جانب المنظمات الدولية الرامية إلى اعتقال وسجن كل مجرمي الحرب الذين وُجهت إليهم اتهامات – على ألا يُكتفى بالمشاهير منهم مثل كاراديتش وملاديتش، بل وأن يشمل ذلك العديد من الأفراد العاديين وأمراء الحرب المحليين.

ولن تدوم وتيرة العودة المتسارعة المسجلة للاجئين للعائدين في البوسنة والهرسك إلا بعد أن يمثُل العديد من مجرمي الحرب المشتبه فيهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا أو المحاكم المحلية ذات الاختصاص. ونظرا لقلة

موارد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، فإن حكومة البوسنة والهرسك تؤيد وترحب بمبادرة إنشاء هيكل قضائي محلي، تحت إشراف المحكمة الدولية، بغية النظر في بعض قضايا مجرمي الحرب المتهمين، ونرى أن محكمة البوسنة والهرسك، التي أنشئت بقرار من الممثل السامي، يمكن أن تكون المؤسسة القضائية الأولى التي تتولى هذه المهمة في البوسنة والهرسك.

ومن الواضح أن اتباع نهج إقليمي متكامل هو وحده الكفيل بزيادة تحسين عملية عودة اللاجئين. كما أننا نعتقد بقوة أن محاكمة مجرمي الحرب المتهمين تتطلب نهجا إقليميا، وندعو كافة الدول في المنطقة إلى تحسين التعاون فيما يتعلق بتبادل المعلومات وتنسيق أنشطة الشرطة. ونعتبر التعاون الإقليمي الوثيق ضروريا، ليس فيما يتعلق بأنشطة مكافحة الإرهاب والجريمة والفساد فحسب، بل ولمكافحة مجرمي الحرب بطريقة منظمة ومنتظمة. أما بالنسبة للقرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي مؤخرا بإعادة ترتيب عملياتها على أساس إقليمي، فإننا نقترح قيام تعاون إقليمي بشأن هذه المسائل. ونعتقد اعتقادا قويا أن هذا النهج سيعزز التعاون الإقليمي الشامل، وهو من بين أولويات البوسنة والهرسك.

إن مجرمي الحرب، مثل الإرهابيين، فهُم رموز لاستخدام العنف في تحقيق أهداف سياسية؛ ومن ثم، فهؤلاء يجلبون خطر نشوب صراعات جديدة في البوسنة والهرسك، كما يشكلون مصدرا لاستمرار انعدام الاستقرار في المنطقة. وهؤلاء، شأنهم شأن أثرياء الحرب، فهُم أيضا رموز لاقتصاد حرب قائم على الجريمة والفساد. ولذا، فإنهم يدعون بأمراء الحرب، وبيئتهم الطبيعية دولة ضعيفة، وتسلط القوة، والفقر، والإدارة الفاسدة. ومن هنا، فإن مجرمي الحرب المتهمين الذين ما زالوا طليقي السراح يقوضون على نحو خطير فرص تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية في البوسنة والهرسك، وهي ضرورية لدفع عجلة النمو الاقتصادي الذاتي الاستدامة وبدء عملية الاندماج مع بقية أوروبا.

وفي البوسنة والهرسك، تدّعي كل الأطراف السياسية أنها تؤيد الإصلاحات والمستقبل الأوروبي للبلد. والمحك الأول أمام هؤلاء جميعا يتمثل في مدى استعدادهم للمساهمة بنشاط في الجهود التي تُبذل في الوقت الحالي وفي المستقبل لتعقُّب مجرمي الحرب المتهمين وتقديمهم للعدالة – سواء في العلن أو في السر. وفي البوسنة والهرسك، ليس هناك ما يوصف بـ ''أبطالنا'' و ''مجرميهم''، بل هناك ''نحن'' و ''هُم''. فنحن ننشد حياة طبيعية في مجتمع طبيعي وديمقراطي ومتفتح، في بلد مزدهر ومندمج مع بقية أوروبا. أم ''هُم''، وأعني بهم مجرمو الحرب، فيريدون دولة ضعيفة ومنعزلة، ومجتمعا منغلقا وغير ديمقراطي. واقتصادهم يقوم على الجريمة والفساد، وتمتد جذوره في الفقر والظلم وسطوة القوة. ويتركز اهتمامهم الوحيد في السيطرة الإقليمية والاقتصادية داخل جيوب عرقية منعزلة.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الأولوية القصوى للقبض على هؤلاء الأشخاص. ومن الواضح أن مساعدة المجتمع الدولي، بل وحتى قيامه بدور قيادي، في هذه العملية ضروري للغاية. فذلك يمثل التزاما أخلاقيا وأدبيا أيضا. ولقد بيَّن التحالف المناهض للإرهاب أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بتنظيم عمل منسق وموحد. ومثل هذا العمل الإقليمي التوجُّه، الذي سيقترن بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، ويتم من خلاله التنسيق بين المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية في الكفاح العادل ضد مجرمي الحرب، بات ضروريا في منطقة جنوب شرق أوروبا الآن أكثر من أي وقت مضى.

سيشهد عام ٢٠٠٢ حدثين هامين في البوسنة والهرسك. الحدث الأول يتمثل في انضمام البلد إلى مجلس أوروبا، ليقوم بما يستوجبه ذلك من مسؤوليات لبدء الإصلاحات السياسية والمؤسسية والاقتصادية اللازمة. كما سيشهد نفس العام قيام لجنة الانتخابات المحلية بتنظيم انتخابات عامة، وذلك للمرة الأولى منذ الحرب.

وفي رأينا أن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سيكون لها أثر كبير على كل من هذين الحدثين، ليس في البوسنة والهرسك فحسب بل وفي المنطقة بوجه عام. ونؤكد على ضرورة إيلاء الأولوية لاعتقال مجرمي الحرب الذين وُجِّه إليهم الاتهام بالفعل، على أن يتم التخطيط للإجراءات المرتبطة بذلك في أوائل العام، وليس خلال فترة الحملة الانتخابية. وينبغي أن تضطلع المنظمات الدولية بالدور القيادي في هذه الأنشطة. كما أن عملية إعادة تنظيم الحضور الدولي في البوسنة والهرسك، والمقرر لها أن تتم في أوائل العام المقبل، ينبغي أن تستخدم لتحديد المسؤولية بوضوح بين المنظمات الدولية للاضطلاع بهذا الدور.

وأخيرا، ندعو كافة الدول التي دعمت عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، سياسيا وماليا، أن تواصل تقديم إسهاماتها في المستقبل، وبخاصة في ضوء الأهمية التي اكتسبها عمل المحكمة عالميا بعد ١١ أيلول/سبتمبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٥٠ من جدول الأعمال.

البند ٥١ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي السادس للمحكمة الجنائية الدولية (A/56/351 و Corr.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بالتقرير السنوي السادس للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/56/351 و Corr.1)؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة نافانيثيم بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيدة بيلاي (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أقدم إلى الجمعية تقريرا عن الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد قدم إلى الجمعية تقرير كامل ومفصل عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وسوف أركز على عدد من المجالات الهامة الواردة في التقرير.

عندما قدمت تقريري إلى الجمعية قبل عام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أعلنت أنه تم اتخاذ الخطوات القضائية والإدارية المتعلقة بالادعاء العام أثناء السنة لتمهيد السبيل لإجراء المحاكمات عام ٢٠٠١ دون انقطاع. وقد شملت هذه المساعي إجراء تغيير في إدارة المحكمة الجنائية

الدولية لرواندا، والانتهاء من الأعمال القضائية السابقة للمحاكمة، والتخلص من تراكم نحو ٢٠٠ استدعاء.

ويسرني غاية السرور أنه منذ خطابي الأخير، حدثت زيادة هامة في عدد المحاكمات. وفي هذا الوقت، تجري سبع محاكمات تشمل ١٧ متهما. وتقوم جميع الدوائر الابتدائية الثلاث في آن معاً بإجراء محاكمات في نظام يتألف من مسارين أو عدة مسارات، تقوم بموجبه دائرتان من الدوائر الابتدائية، كل على انفراد، بإجراء محاكمتين وتجري الدائرة الثالثة ثلاث محاكمات. وهذه هي نتيجة القرارات القضائية السابقة للمحاكمة والتدابير التي تم اتخاذها في السنوات السابقة؛ وإننا نلاحظ اليوم تأثير هذه الأعمال التحضيرية على المحاكمات الجارية.

وسأستعرض بإيجاز حالة هذه المحاكمات لبيان بعض العوامل التي تسببت في تأخير هذه الإجراءات، فضلا عن بعض الخطوات التي اتخذناها للتعجيل فيها. إن ثلاثاً من هذه المحاكمات الجارية هي محاكمات مشتركة لثلاثة إلى ستة متهمين، وسوف يستغرق الانتهاء منها وقتا طويلا بحكم تعقيداتها وضخامتها. ومع ذلك، فإنه يمكن أن تتوقع الجمعية خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ صدور أحكام في القضايا المتعلقة بعدد كبير من المتهمين.

وقد بدأت الدائرة الابتدائية الأولى بمحاكمة ثلاثة من المتهمين باستغلال وسائط الإعلام في التحريض على أعمال الإبادة الجماعية، واستمعت إلى ٣٤ شاهدا من شهود الإدعاء من أصل قائمة الشهود التي تتضمن ٩٧ شاهدا. وقد تم تخفيض هذا القائمة، نتيجة لتدخل القضاة، إلى أقل من ٥٠ شاهدا، بمن فيهم أربعة من الشهود الخبراء. واختار أحد المتهمين وهو جان – بوسكو بارياغويزا مقاطعة محاكمته منذ البداية. وقامت الدائرة بتعيين محام لكفالة حصوله على محاكمة عادلة. ولم يقم المدعي العام بإغلاق القضية حتى الآن، ونتوقع أن تستمر قضية استغلال وسائط الإعلام حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

والقضية الثانية المعروضة على الدائرة الابتدائية الأولى هي قضية أب هو، القس إيليزافان نتاكيروتيمانا، الذي نقل إلينا من تكساس، وابنه. وقد أدلى شهود الادعاء العام بشهاداتهم خلال فترة ٢٧ يوما. ونتوقع بأن تكون مدة هذه القضية أقصر، وأن تختتم في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

وتجري الدائرة الابتدائية الثانية ثلاث محاكمات في آن معاً. وتشمل هذه المحاكمات محاكمة بوتار التي تتضمن ستة متهمين، ومحاكمتين صغيرتين تتعلقان بوزراء حكوميين. وقد بدأت المحاكمتان في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠١، على التوالي، لكن مما يؤسف له أنهما توقفتا بسبب وفاة القاضي رئيس الدائرة، المرحوم لايتي كاما من السنغال، في ٧ أيار/مايو ٢٠٠١. ومع ذلك، فقد تمكنت هذه الدائرة، نتيجة لقيام الجمعية العامة بالتعجيل بانتخاب قاضيين جديدين في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ وقيام الأمين العام بتعيين قاض ثالث في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، من استئناف محاكماتها دون أي مزيد من الإبطاء. بيد أن عبء العمل الثقيل لهذه الدائرة يعني أنها لن تتمكن من الاضطلاع بأي قضية جديدة خلال السنتين القادمتين.

وتُعنى الدائرة الابتدائية الثالثة بمحاكمة مشتركة كبرى، تشمل ثلاثة متهمين وقضية سيمانزا. وفي قضية سيمانزا، استمعت الدائرة إلى ٢٤ شاهدا من شهود الادعاء، بمن فيهم الخبراء، خلال فترة استغرقت ٢٩ يوما. ونتيجة لما أجرته الدائرة من تمحيص، أقصى الادعاء أكثر من ١٦ شاهدا. ومن المتوقع أن تختتم القضية في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

وفي قضية سيانغوغو، وهي المحاكمة المشتركة، تم الاستماع إلى ٤٠ شاهدا من شهود الادعاء خلال ٧٣

يوما، وتم مرة أخرى، من خلال ما أجراه القاضي من تمحيص، إسقاط ١٦ شاهدا من قائمة الادعاء.

ومنذ شباط/فبراير من هذا العام، تعمل الدائرة الابتدائية الثالثة على إعداد قضية العسكريين المتعلقة بالعقيد ثيونستي باغوسورا وثلاثة من المتهمين الآخرين للمحاكمة. وتم إصدار ٢٧ قرارا سابقا للمحاكمة بشأن هذه القضية وحدها، إلا أن كل قرار من هذه القرارات يقرب القضية من مرحلة المحاكمة. ونظرا لأن هذه الدائرة على وشك اختتام إحدى القضيتين اللتين تنظر فيهما، فإنها ستبدأ محاكمة العسكريين في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بالأحكام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال هذا العام، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى في ٧ حزيران/يونيه أول حكم بالبراءة تصدره المحكمة ويتعلق ببورغمستري إيغناس باغيليشيما. وقد قام المدعي العام باستئناف هذا الحكم بالبراءة، ومن ثم أمرت الدائرة بإطلاق سراحه المشروط إلى فرنسا. وأصدرت دائرة الاستئناف قرارات في دعاوى الاستئناف التي تتعلق بخمس قضايا. وصدَّقت دائرة الاستئناف على أحكام الإدانة والعقوبات التي أصدرتها الدوائر الابتدائية، بالرغم من أن حكم الإدانة بجريمة الاغتصاب في قضية موسيما قد ألغي بالاستناد إلى الأدلة الإضافية التي قدمها المستأنف أمام دائرة الاستئناف. وتعتبر الأحكام التي أصدرتها دائرة الاستئناف إقرارا هاما بأن المحاكمات التي أجرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا كانت محاكمات عادلة وأنه تم التقيد بمعيار الإثبات دون أي شك معقول لتأكيد الإدانة.

وقد طرح كثيرون هنا سؤالا يتعلق بسبب شدة انخفاض حصيلة الأحكام: حكم واحد هذا العام، وثمانية أحكام لا غير في السنوات الأربع التي انقضت على بدء المحاكمات عام ١٩٩٧. والواقع أنه لم يكن هناك سوى قضية واحدة جاهزة للمحاكمة في خريف ١٩٩٩. أما القضايا الأخرى التي كانت جاهزة للمحاكمة من جانب كل من الادعاء والدفاع في عام ٢٠٠٠ فهي القضايا الجارية حاليا.

وسوف أوضح بإيجاز بعض الصعوبات التي اعترضت التعجيل بالمحاكمات وأناقش بعض التطورات التي جرت والجهود التي بذلت للتخفيف من حالات التأخير ولزيادة الكفاءة.

ومن المهم أن نذكِّر بأن الإجراءات القضائية على الصعيد الدولي أكثر تعقيدا بكثير من الإجراءات القضائية على الصعيد الوطني؛ وأننا، بخلاف المحاكم الوطنية، نعتمد على عوامل كثيرة تخرج عن سيطرتنا. والقضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا معقدة من الجانبين القانوني والفعلي، نظرا لما يزعم من مراتب ومراكز وأدوار للمتهمين. والمهم عند مقارنة المحكمتين أن نذكر أنه في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ركزت استراتيجية المدعية العامة من البداية على المشتبه فيهم الذين يزعم أنهم كانوا يحتلون أرفع مناصب القيادة والسلطة والذين يزعم أنه كان لهم أكبر دور في الأحداث في رواندا عام ١٩٩٤. وبالتالي، فمن بين مَن وجهت إليهم التُهم، الذين تجري محاكمة بعضهم الآن، رئيس وزراء رواندا السابق، ووزراء في الحكومة، وضباط رفيعو المقام، وكبار موظفي وسائل الإعلام وغيرهم من الشخصيات العامة.

ومحاكمات المتهمين الذين يُدعى أنهم دبَّروا عمليات القتل محاكمات معقدة بشكل خاص، حيث أنه يتعين إثبات المسؤولية عن إصدار الأوامر، كما أن هناك نطاقا كبيرا من الحقائق موضع خلاف. ولذلك، تستغرق هذه القضايا في المحكمة الجنائية الدولية وقتا أطول من محاكمة المتهمين ذوي المستويات الأدنى من المسؤولية المزعومة.

ومن العوامل الأخرى التي تسهم في طول المحاكمات واستمرارها كبر حجم الوثائق التي يجب ترجمتها وتوزيعها على الأطراف وشعور المدعية العامة بأنها مضطرة إلى استدعاء عدد كبير من الشهود لإثبات ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في البلد. وعلينا كذلك أن نقوم بعملية الترجمة الفورية لكلام الشهود إلى ثلاث لغات: الكينيارواندية والفرنسية والانكليزية. ومن تلك العوامل أيضا التحقيقات المستمرة التي تقوم بها المدعية العامة والدفاع، ومدى توفر الشهود والمحامين.

والمهم أن نذكر أن الشهود والمحامين لا يوجدون بالقرب من المحكمة الجنائية لرواندا، بعكس الحال في المحاكم الوطنية، وبالتالي لا يسهل الوصول إليهم. وشهود الإثبات والدفاع على حد سواء موجودون في رواندا وفي بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم، ولا بد من إقناعهم بالتطوع كشهود. ويجب إجراء مفاوضات مع حكومات تلك البلدان من أجل سفر الشهود إلى المحكمة، فضلا عن التأكد من أن هناك تدابير لحماية هؤلاء الشهود قبل شروعهم في السفر.

وكل هذه العوامل تستغرق وقتا طويلا، وكثيرا ما تسفر عن إرجاء المحاكمات. وعلاوة على هذه العوامل، هناك صعوبة العمل في منطقة خدمة صعبة من الفئة ''جيم''. وقد فقدنا في العام الماضي ستة من موظفي المحكمة نتيجة المرض أو الحوادث. والاتصالات البسيطة التي تستغرق ساعة واحدة في لاهاي قد تستغرق أياما، أو حتى أسابيع، في أروشا. وأرجو من الجمعية أن تراعي الظروف التي علينا أن نعمل في ظلها.

ومن ناحية أخرى، يتخذ القضاة تدابير لتعجيل الإجراءات. وأود أن أذكر عددا منها. وسبق للقاضي جوردا أن ذكر بعضها بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتعمل المحكمتان معاً عن كثب، ونحن نتبع التدابير التي يتخذها قضاة المحكمتين. ويجري الاستماع إلى معظم الطلبات المقدمة في فترة ما قبل المحاكمة عن طريق الموجزات. وهذا يوفر وقت المحكمة ونفقاتها، كنفقات إحضار محامين من مختلف أنحاء العالم إلى أروشا. وينظر في القضايا الآن قاض واحد، لا ثلاثة قضاة. ويجري الآن رسم خطط طويلة الأجل لجلسات المحكمة، مما يكفل توفر المحامين والشهود. وتمارس مراقبة أدق في قاعة المحكمة اختصارا للوقت الضائع. ومن هذه التدابير تخفيض عدد الشهود وازدواج الأدلة. وفي بعض الحالات، يفرض القضاة جزاءات على التكتيكات التي تهدف إلى ضياع الوقت، مثل رفض دفع تكلفة الطلبات غير المقنعة. ويسرني كذلك أن أنوِّه بتحسُّن مستوى الاتصال والتعاون بين مختلف الفروع، مثل الدوائر وقلم المحكمة. ولدينا الآن قرارات وأحكام استئناف تشكل سوابق، مما يوفر دليلا وبالتالي يحول دون الطلبات غير ذات شأن.

وأجرى قضاة المحكمتين مناقشة تفصيلية حول قضايا الكفاءة في حلقتين دراسيتين عقدتا في أسكوت ودبلن. وكان هناك توافق عريض في الآراء بين القضاة على وجوب معالجة التأخير في كل من المحكمتين ووجوب ممارسة قدر أكبر من الرقابة على تقديم الأطراف للأدلة. ونحن نطبق الآن رقابة أشد فيما يتعلق بهذه العوامل. وسبق أن كان لهذه التدابير تأثيرها، وهي من أسباب التعجيل الكبير الحالي في سرعة أنشطة المحاكمات. ومع ذلك، هناك حدود لما يمكن تحقيقه من خلال الدوائر الثلاث الحالية والموارد المتاحة الآن.

وقد تذكر الجمعية أنني عندما خاطبتها في العام الماضي، أعربت عن التزامنا باستكمال أكبر عدد ممكن من قضايا الأفراد الذين ينتظرون المحاكمة في مرفق الاحتجاز التابع لنا، في إطار الولاية الحالية، ومدتها أربع سنوات. وكما سبق أن ذكرتُ، تجري الآن محاكمة ١٧ شخصا. وبالتالي يبقى ٢٦ شخصا ينتظرون المحاكمة، منهم أربعة

أشخاص أحيلوا إلينا أثناء الأشهر الثلاثة الماضية. وهناك ٢٢ شخصا آخر من المشتبه فيهم وُجهت إليهم اتهامات وما زالوا مطلقي السراح. فإن ظل عدد القضاة الحاليين على ما هو عليه، وهو تسعة قضاة، لن تتمكن المحكمة من إكمال محاكمات المحتجزين الحاليين قبل عام ٢٠٠٧. ويرى القضاة أن هذا غير مقبول، حيث أن بعض المحتجزين ينتظرون بدء محاكماتهم منذ فترات طويلة. وتتطلب المعايير الدولية أن يحاكم المتهمون دون أي تأخير لا داعي له.

ويزيد من مضاعفة الصعوبات أن المدعية العامة أبلغتني أنها تتوقع توجيه الاتهام إلى ما يصل إلى ١٣٦ متهما جديدا بحلول عام ٢٠٠٥. ويجب زيادة قدرة المحكمة لكي نتمكن من محاكمة هذه القضايا وفقا للمعايير الدولية للمحاكمات النزيهة.

ولهذا، قدمت في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ اقتراحا إلى مجلس الأمن بتشكيل مجموعة من القضاة لمباشرة هذه القضايا، وقد توصل مجلس الأمن إلى حل مماثل للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا عن طريق القرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠). وإذا زادت القدرة القضائية بوجود هذه المجموعة من القضاة، وإذا نقحت المدعية العامة برنامجها المتعلق بالتحقيق تنقيحا بالغ الشدة، أعتقد أنه يمكن للمحكمة أن تكمل أعمالها بحلول عام ٢٠٠٧.

وينظر مجلس الأمن حاليا في الطلب الذي تقدمت به المحكمة بتشكيل مجموعة من القضاة لمباشرة هذه القضايا. وأرجو أن يتوفر هذا الحل للمحكمة كما توفر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا عندما واجهت حالة مماثلة. وقد أتاح لي تقدم المحاكمات منذ الطلب الذي تقدمتُ به في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ أن أعرض الآن خطة مستكملة تستخدم على الفور تسعة قضاة مخصصين بمجرد أن تنتخبهم دائرتان من دوائر المحكمة، ويقسمون إلى خمسة أقسام. وسيكون في مقدور هذه الأقسام الخمسة البدء بإجراء خمس محاكمات جديدة تشمل ما بين ١٤ إلى ١٧ متهما في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

وقد استمعنا إلى القاضي جوردا، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، وهو يُخبرنا، بأنه منذ أن منحت المحكمة قدرة قضائية متزايدة من خلال إلحاق القضاة المخصصين بها، أصبح في إمكانهم الإبلاغ عن مضاعفة طاقتهم. وهذا ينطبق أيضا على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لذلك أناشد أن تمنح محكمة رواندا القدرة والموارد المماثلة لتلك التي مُنحت وتُمنح للمحكمة الأخرى.

وقد فكَّرنا سويا مع قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، في الفترة الزمنية لعمل المحكمتين. ونحن نشعر بالقلق من أن يؤثر مرور الزمن على نوعية الأدلة وأن يثير التأخير الطويل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وإننا نعترف بأن هذا قرار سياسي لا يملك أن يتخذه سوى مجلس الأمن. ويرى قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن الموعد المحدد لاستكمال ولايتنا ينبغي أن يكون عام ٢٠٠٧ ونأمل في الحصول على الدعم الذي نحتاج إليه لكي نجعل ذلك ممكنا. وإنني أناشد في الوقت ذاته، مثلما فعل القاضي جوردا، أن تُلتمس السبل الأخرى للعدالة، مثل التشجيع على إجراء المحاكمات على المستوى الوطني في إطار الولاية القضائية لأماكن تواجد المشتبه فيهم.

وأود أن أسجل في الختام تقدير المحكمة للدول على تعاونها في القبض على المتهمين وترحيلهم وفي سفر الشهود وفي استلام الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والمُدانين. وأخص بالشكر حكومات أيرلندا على مساهمتها في استضافة الحلقة الدراسية للقضاة، وجمهورية فرنسا على استقبالها شخص بُرئت ساحته وموافقتها على مراقبته، وجمهورية مالي على استقبالها متهمين. وبإمكاني أن أبلغ الجمعية أن هناك

خمسة متهمين، منهم جين كامباندا، رئيس الوزراء السابق لحكومة رواندا المؤقتة، سيبدأون بقضاء فترة عقوبتهم ومدتها ٢٥ سنة في مالي ابتداء من هذا الشهر.

وإنني متفائلة لأن كثيرا من العوامل التي تعوق تقدمنا حتى الآن عولجت وما زالت تُعالج على نحو فعال. وأود أن أشكر الأمين العام على دعمه المستمر في هذا الصدد. ونحن بحاجة إلى مزيد من دعم الدول الأعضاء. إن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا عاكفتان على القيام بجهد تاريخي وينبغي دعمهما معاً – وعلى قدم المساواة. وأمامنا طريق طويل علينا أن نقطعه لكي نرسي حكم القانون الدولي لحماية مبادئ السلم والعدالة، وهما أمران أساسيان. وعلى الرغم من النكسات الكثيرة والإحباطات اليومية، فإننا نحرز تقدما في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد ماريشال (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

إن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، شأنها شأن المحكمة التي أنشئت ليوغوسلافيا السابقة، ما زالت توفر الضمان حيال أنه لا مهرب من تطبيق العدالة الجنائية الدولية. ففي الحكم إثر الآخر، تبعث رسالة مفادها أن أخطر الجرائم التي تُرتكب ضد القانون الإنساني الدولي، وخاصة جريمة إبادة الجنس، لن تمر دون عقاب أينما ارتُكبت. وتشكل الفظائع التي ارتُكبت في عام ١٩٩٤ في رواندا فترة من أكثر الفترات سوادا في تاريخ الإنسانية. والمهمة الأساسية للمحكمة هي الكفاح من أجل ألا تذهب هذه الفظائع طي النسيان وأن العدالة قد طبقت بشكل يساعد في اعتقادنا، على تحقيق المصالحة الوطنية التي تمس حاجة رواندا إليها. ويواصل الاتحاد تقديم دعمه التام لجهود المحكمة المبذولة من أجل تحقيق ذلك الغرض.

ويشكر الاتحاد الأوروبي رئيسة المحكمة على تقريرها السنوي المفصل للغاية وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها. ويبرز التقرير عن حق التقدم الذي أُحرز في الفترة قيد الاستعراض.

وكما يدرك الأعضاء، فإن بدايات المحكمة لم تكن ميسَّرة. لقد واجهت عقبات كثيرة ناشئة عن أسباب داخلية وخارجية متنوعة. وأعرب الاتحاد في الماضي عن قلقه إزاء هذه الحالة، التي أدت على الرغم من الموارد المالية الضخمة، إلى التأخير في الإجراءات لزمن طويل. ولم يتسبب ذلك فحسب في الإخلال بحق أولئك المتهمين في أن يُحاكموا في غضون فترة زمنية معقولة، بل تسبب أيضا في الإضرار بالرغبة المشروعة لرواندا والمجتمع الدولي في رؤية العدالة وهي تُطبق.

وفي الفترة قيد الاستعراض، من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١، لم يصدر سوى حكم ابتدائي واحد وهو غير كاف كما يتضح. إلا أن الاتحاد سعيد إذ يرى أن هناك ست محاكمات أخرى جارية، تشمل في مجموعها ١٥ متهما. وهذا يبين أن قاعات المحكمة الثلاث تُستخدم في وقت واحد. وذلك دليل على التقدم، الذي يُعد الحفاظ عليه في السنة المقبلة ضرورة جوهرية.

ويهنئ الاتحاد الأوروبي أيضا القضاة على تعديل قواعد الإجراءات والأدلة، استجابة لتوصيات فريق الخبراء بغية التعجيل بالإجراءات. ويحث الاتحاد المحكمة على مواصلة جهودها بصفة مستمرة من أجل تحسين أساليب

عملها في ضوء الخبرة المكتسبة سواء في مرحلة المحاكمة أو في المرحلة الحرجة غالبا التي تسبق السير في الإجراءات.

وفيما يتعلق بإدارة المحكمة، فإن الاتحاد يتطلع بأمل كبير إلى كاتب المحكمة الجديد ومدير الإدارة الجديد. فقد لاحَظ بحذر التقدم الذي تحقق، ويأمل في أن يستمر التقدم الملموس أثناء السنة المقبلة. والاتحاد يدعو المحكمة إلى أن تحذو حذو محكمة يوغوسلافيا السابقة بإنشاء مجلس تنسيق ولجنة إدارية بغية تحسين إدارتها وتحقيق التماسك في مختلف عناصرها.

ويرحب الاتحاد ترحيبا خاصا بالجهود الجارية لتوفير المساعدة القانونية للمتهمين الفقراء. ومما يدعو إلى الاغتباط أن نلاحظ، في أعقاب التوصيات الواردة في التقرير الاستقصائي الذي أعده مكتب خدمات المراقبة الداخلية بشأن تقاسم الرسوم بين هيئات الدفاع والمسجونين الفقراء، أنه قد اتخذت تدابير للتقليل من مخاطر الاستغلال. ويود الاتحاد أن تواصل المحكمة رصد هذا الموضوع بعناية.

وإننا نؤيد أيضا الجهود التي بادرت بها المدعية العامة بهدف تنظيم مكتبها. وحسبما يبين التقرير، فمن المهم الإسراع بالتحقيقات وتحسين نوعية الإعداد للمحاكمات في المقام الأول بغية تفادي المشاكل التي قد يتسبب فيها تأخير التقدم في سير الإجراءات بلا مبرر.

كما يود الاتحاد أن يشكر المدعية العامة على تخطيط برنامج التحقيقات للسنوات القليلة المقبلة. وهو يتسم فيما يبدو بالطموح بصفة خاصة. ويساور الاتحاد شيء من القلق إذ يرى أن مثل هذا البرنامج من شأنه أن يزيد العبء على المحكمة إلى الحد الذي يمنعها من استكمال هذه المحاكمات قبل عام ٢٠٠٣، وهو أمر غير مقبول حسبما يبين التقرير عن حق.

لذلك قدمت الرئيسة اقتراحاً بإنشاء فريق من القضاة المخصصين. ومجلس الأمن هو المختص باتخاذ قرار بشأن هذا الاقتراح. وانتظاراً لصدور هذا القرار، يود الاتحاد أن يشدد على أهمية الاستفادة الكاملة من الموارد الكبيرة المتاحة حالياً للمحكمة. وهو يؤكد بقوة، علاوة على ذلك، أن التحقيقات يجب أن تركز بصفة أساسية على من يتحملون المسؤولية الرئيسية عن القتل الجماعي، ولا سيما عن بدئه والتدبير له.

وقد تعاونت الدول مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تعاوناً ممتازاً بصفة عامة، وخاصة في أفريقيا. ويشجع الاتحاد الأوروبي جميع البلدان المعنية على الاستمرار في هذا الاتجاه.

ويعرب الاتحاد عن تقديره البالغ لإبرام ثلاثة بلدان بالفعل اتفاقاً مع المحكمة بشأن إنفاذ الأحكام، ويحدوه الأمل في أن تحذو بلدان أخرى حذوها.

وختاماً، يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على برنامج المحكمة الإعلامي الموجه بشكل خاص إلى سكان رواندا فيما يتعلق بولاية المحكمة وأنشطتها. فهذا أمر حيوي للغاية لنجاح المحكمة فيما تسعى إليه من تحقيق المصالحة الوطنية.

وتبدي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا دلائل مشجعة على انبعاث نشاط جديد. ونأمل مخلصين في أن تعطي مختلف التدابير التي تتخذها زخما كبيرا لأعمالها وأن يتجلى هذا في التقرير السنوي القادم مدعوماً بالأرقام.

ونشكر جميع أعضاء المحكمة لإصرارهم الشديد على تحقيق هذا الهدف. فما يقومون به لتعزيز قضايا العدالة والسلام والمصالحة الوطنية هو عمل ضروري. وتمهد أعمالهم الرائدة الطريق لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في مستقبل قريب جداً. فليطمئنوا إلى أننا سنقدم لهم دعمنا الكامل.

السيد عبد الجبار (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي بدايةً أن يعرب عن تقديرنا للقاضية نافانيثيم بيلاي، على عرضها التقرير السنوي السادس للمحكمة، الوارد في الوثيقة A/56/351. ويرى وفدي هذا التقرير الشامل مفيداً للغاية في فهم طابع العمل الذي تقوم به المحكمة وما تُحرزه من تقدم، فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها.

إن ماليزيا تؤمن على الدوام بسيادة القانون وكفالة الاحترام للعدالة من أجل تخليص العالم من الإفلات من العقاب. ونعتبر أن لكل عضو في المجتمع الدولي دوراً يؤديه في وضع حد للانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي والمساهمة في إحلال السلام والمحافظة عليه حيثما تقع هذه الانتهاكات. ولا بد من تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة. ويجب أن يبعث المجتمع الدولي بإشارة واضحة للجناة والضحايا مفادها أنه لن يتسامح مع ارتكاب فظائع ضد الإنسانية.

ويمثل إنشاء الأمم المتحدة محاكم جنائية دولية مخصصة، من قبيل المحكمة الجنائية الدولية الحالية لرواندا، لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي خطوة كبرى في تطور هذا القانون. وسوف تسهم الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم إسهاماً كبيراً في السوابق القضائية الموجودة فيما يتعلق بالفظائع، ولا سيما القتل الجماعي، كما أنها ستصون مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية في إطار القانون الدولي. يضاف إلى ذلك أن هذه المحاكم تسهم في تنمية العدالة الدولية من خلال التسليم بالضرورة الحتمية لقيام علاقات دولية على أساس من العدالة.

ولهذه الأسباب تهتم ماليزيا بهذه المحاكم والمحاكم ذات الطابع المماثل وتسهم بأي طريقة ممكنة في المساعدة على إنشائها. وفي هذا الصدد، نعتز بأن قاضياً ماليزياً مرموقاً عمل في دائرة الاستئناف التي تشترك فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ودعماً لهذه المحاكم المخصصة تبرعت ماليزيا بمبلغ متواضع قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار لإنشاء المحكمة الجنائية لسيراليون.

ومن دواعي سرور وفدي أن ينوه بحدوث تحسُّن كبير في أداء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما يسرنا أن المحكمة نتيجة لما اضطلعت به من إصلاحات قد زادت من سرعة عملها وحسَّنت إجراءاتها من خلال إدخال تعديلات على قواعد الإجراءات وقواعد الأدلة. ومن دواعي اغتباطنا أنها حرصت على كفالة أن تعجل هذه التعديلات بالمحاكمات دون إخلال بإجراءات المحاكمة العادلة.

وننوه أيضاً بشروع المحكمة في إجراء تحسينات على تنظيمها الداخلي، بما في ذلك قسم إدارة شؤون المحكمة. إضافة إلى ذلك، تقوم الدوائر الابتدائية الثلاث الآن بإجراء المحاكمات على أساس ثنائي أو متعدد المسار. بيد أنه قد أشير إلى أن المحكمة ستواجه رغم هذه التحسينات صعوبة كبيرة في معالجة عبء العمل الواقع على كاهلها، والذي سيزيد زيادة حاسمة بالنظر إلى اعتزام المدعي العام مقاضاة ١٣٦ شخصاً من المشتبه فيهم الجدد بحلول عام ٢٠٠٥. وينطوي هذا على إجراء ٤٥ محاكمة جديدة.

ويرى وفدي أن إنشاء مجموعة من القضاة المخصصين ينتدب منهم للعمل في المحكمة، كما تقترح الرئيسة، من شأنه أن يؤدي إلى النهوض بالإنتاجية القضائية للمحكمة. وهذا النهج ضروري لمعالجة الزيادة المتوقعة في عبء العمل الواقع على عاتق المحكمة. إذ يتعين الحفاظ على حق المتهم في أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له. وكما يقول المثل المأثور، التأخير في العدالة حرمان من العدالة.

وفيما يتعلق بدائرة الاستئناف، نثني على قرار تبسيط إجراءات تقديم الدفوع الكتابية وتنظيم حجم المرافعات

المعروضة على دائرة الاستئناف وشكلها، وُقصد بذلك ضمان ألا تعوق عملية الاستئناف، وخاصة الطعون العارضة، المحاكمات الجارية. ومن ناحية أخرى، فإن وفدي يساوره القلق لأن دائرة الاستئناف تواجه مشكلة إعداد الترجمات لقراراتها وغيرها من الوثائق، التي يتعين إرسالها إلى أروشا للترجمة، فضلاً عن عدد من المسائل المرتبطة بتدبير الموظفين. ونرجو أن تحل هذه المشاكل بأسرع ما يمكن حتى يتسنى لدائرة الاستئناف التصرف في الأمور المعروضة عليها بسرعة والتصدي لعبء أعمالها المتزايدة.

ولا تملك المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، شأنها في ذلك شأن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أياً من سلطات التحقيق الواجبة النفاذ المتاحة عادة للسلطات الوطنية في التحقيقات الجنائية التي تجري في إطار الولايات القضائية الوطنية. ومن ثم فإنه يتعين على المدعية العامة أن تعتمد على المساعدة والتعاون وحسن النوايا من السلطات الوطنية التي ستتصرف بالنيابة عن المحكمة. وكثيراً ما يغفل هذه الحقيقة منتقدو المحكمة الذين يزعمون أن التحقيقات التي تجريها المدعية العامة أبطأ من اللازم. فمن بين المسائل الكثيرة التي تسهم في تعقيد التحقيقات التي تجريها المدعية العامة طابع الجريمة وحجم الأدلة ومركز المتهم ونوع المحاكمة.

وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تقديره للجهود التي تبذلها المدعية العامة للتشجيع على توثيق العلاقة بين مكتب الادعاء وبين السلطات في رواندا. ويسرنا أن ننوه بتعزيز مستوى التعاون والتنسيق مع سلطات الدولة، بما فيها دول أخرى غير رواندا، من خلال التفاعل المتواتر وزيادة تدفق المعلومات. كما نرحب بالتدابير التي تتخذها المدعية العامة لإعادة تنظيم هيكل التحقيقات ومراقبتها، فضلاً عن تحسين العمليات التي تقوم بها شعبة التحقيقات بوجه عام، كما جاء في التقرير. وسوف تيسر هذه التدابير شمول التحقيقات ومن ثم تسهم في الملاحقة القضائية الحثيثة للجناة وفقاً لأرفع المستويات الدولية.

وعلى الرغم من تعيين موظفين في بعض شُعب المحكمة أثناء الفترة قيد الاستعراض، فمن الواضح أن بعض الشُعب الأساسية في المحكمة ما زالت تعاني مشكلة نقص الموظفين. كما أن ارتفاع معدل تناقص عدد موظفي المحكمة بانتهاء مدة خدمتهم يضاعف حجم هذه المشكلة. ووفد بلادي يرغب في التشديد على وجوب تلبية هذه الاحتياجات الأساسية للمحكمة حتى تكون قادرة على تنفيذ مهامها بكفاءة. ومن ثم، ينبغي بذل كل جهد ممكن لمنع هذه العقبة الإدارية من عرقلة تقدم العمل المهم الذي تؤديه المحكمة.

ويتشجع وفد بلادي بالجهود التي تبذلها المحكمة لنشر المعلومات فيما يتعلق بولاية المحكمة وتنظيمها ومنجزاتها، سواء على الصعيد الدولي أو الصعيد المحلي. والتوسع في استخدام كل أنواع وسائط الإعلام، من الوسائط المطبوعة إلى الوسائط الإلكترونية، لتوليد الاهتمام والوعي بعمل المحكمة أمر يستحق الثناء. والمبادرات التي يُضطلع بها في إطار برنامج التوعية، مثل تنظيم الحلقات الدراسية والإحاطات الإعلامية، والبرامج الإذاعية التي تبث على راديو رواندا، ومركز الإعلام التابع للمحكمة في كيغالي، لها جميعا أهمية خاصة في تشجيع المصالحة الوطنية في رواندا. وثقة شعب رواندا وصانعي السياسة فيها بالمحكمة ستولِّد إحساسا باليقين بأن العدالة أخذت مجراها.

ختاما، يود وفد بلادي أن يكرر التأكيد على تأييده القوي لعمل المحكمة. ونحن ندرك أن المصالحة الحقيقية ستتطلب وقتا، ولكن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في هذه الأثناء، ستسهم على الأقل في هذه العملية من خلال التمكين من الاستعاضة عن مفهوم المسؤولية السياسية

الجماعية عن الجرائم، بتعريف واضح للمسؤولية الجنائية الفردية.

السيد موكيو (رواندا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقريرها. وأود أيضا أن أشكر المدعية العامة والمسجل – وكلاهما حاضر بيننا الآن – على عملهما.

عقب الأحداث الرهيبة التي شهدتها رواندا عام ١٩٩٤ – الإبادة الجماعية والمجازر – شرعت بلادي، بدعم من المجتمع الدولي، في السير على طريق المصالحة الوطنية وتوحيد صفوف جميع الروانديين لبناء وتعمير مجتمعنا على أساس من الإخاء والتضامن والعدالة واحترام حقوق الفرد الأساسية.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، كان على حكومة الوحدة الوطنية أن تواجه حالة اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة الخطورة. فبالإضافة إلى العدد الكبير من ضحايا الإبادة الجماعية والمجازر، تحول ما يزيد على مليوني شخص إلى لاجئين؛ وأصبح آلاف آخرون مشردين في شتى أنحاء البلد، ووجدوا أنفسهم بلا مأوى. وتلك الأحداث المأساوية دمرت بنيان الدولة ونظام القضاء الذي كان مُهملاً أصلا. وبعد تموز/يوليه ١٩٩٤ مكَّنت الجهود المتضافرة التي بذلها جميع الشركاء من إعادة بناء إدارة الدولة، وبخاصة النظام القضائي ونظام إدارة العدل؛ وبذلت جهود لا يُستهان بها في هذا المجال.

ويجري حاليا تنفيذ عدة أنشطة لتعزيز وتطوير سيادة القانون والديمقراطية. ومع ذلك، لا يمكن إنجاز المصالحة الوطنية دون إقامة العدل. فالعدل هو الذي سيمكِّن من القضاء على الإفلات من العقاب، وإعادة بناء الروابط الاجتماعية وتحقيق وحدة الشعب الرواندي قاطبة.

إن محاكمة المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية مسألة تتسم بأهمية حيوية. وهذا ما يدعونا إلى الثناء على عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والولاية الموكولة إلى المحكمة تمثل نوعا من التحدي. فهذه المؤسسة تساهم، من خلال عملها، في بزوغ فكرة العدالة الدولية. وأعضاء الحكومات في جميع البلدان يدركون الآن أنهم في المستقبل سيحاسبون، شخصيا وجنائيا، على أفعال تستَّروا عليها أو شجعوها، وسيُحاسبون بالذات على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت على أراضيهم أو أراضي الدول المجاورة.

وحتى إذا كان عدد الأحكام التي أصدرتها المحكمة إلى اليوم ما زال غير كاف، فإن العمل الذي أنجزته يبعث على التفاؤل. وأود أن أؤكد على أن الانتقادات الموجهة إلى هذه المحكمة يجب أن ينظر إليها باعتبارها تقييمات بنَّاءة وليس رغبة في التشهير بعمل أناس شجعان كل همهم هو الوفاء بالمهمة المسندة إليهم.

وأنتهز هذه الفرصة المتاحة لي لأشكر بإخلاص جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تسهم في تشغيل المحكمة، وبخاصة البلدان التي ساعدت في إلقاء القبض على المشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية، وتلك التي سهلت نقل الشهود، أو ساهمت بتبرعات للصندوق الاستئماني للمحكمة. كما أحيي الدول التي استحدثت في تشريعاتها إمكانية تعقُّب مرتكبي جرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، أيا كان البلد الذي ارتُكبت فيه تلك الجرائم.

ومن المحزن أن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحمي المتهمين المشتبه في ارتكابهم الإبادة الجماعية، بل وتحمي حتى أولئك الذين تتعقبهم المحكمة، والذين يشغل البعض منهم مناصب قيادية في مؤسسات هذه الدول. ونحن نطالب بإلحاح بأن تُحترم الأحكام القانونية للمحكمة

الجنائية الدولية لرواندا المتعلقة بهذا الوضع. وبفضل دعم المجتمع الدولي، نأمل في أن يُقام العدل، ويُحاكم المتهمون ويُعوَّض الضحايا.

وسيكون من العسير للغاية أن نتحدث عن العدالة والمصالحة دون الإشارة إلى تعويض الضحايا. وواجبنا هو أن نصرّ على تعويض الناجين من الإبادة الجماعية. كما نؤيد بشدة الفكرة الداعية إلى أن يكون للضحايا والناجين من الإبادة الجماعية دور أكبر في القضايا المعروضة على المحكمة، والأمل في أن يتاح للمحكمة مجال واسع لتعويض الضحايا.

إن المحتجَزين في أروشا لارتكابهم الإبادة الجماعية والمتهمين، ضمن جملة أمور، باغتصاب الضحايا الإناث، يُكفل لهم اليوم الحصول على الأدوية. وبمثل ما يُعامل به أولئك المتهمون، لا بد، على سبيل الاستعجال، من تمكين ضحايا هذه الجريمة من الحصول على الأدوية.

وفيما يتعلق بموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نشجع فكرة توظيف روانديين للعمل في هذه المؤسسة، ولكننا في الوقت ذاته ندعو إلى توخي مزيد من اليقظة والحذر في اختيار أولئك الموظفين. والحالة التي تم فيها مؤخرا إلقاء القبض على أحد الموظفين لاتهامه بالتورط في جريمة الإبادة الجماعية، ينبغي أن نتعلم منها الدروس بشأن المسائل المتعلقة بتوظيف الأفراد للعمل في المحكمة. فليس من العدل أن نوظف شخصا يُشتبه في ارتكابه جريمة الإبادة الجماعية وندفع له نقودا خصصناها لإقامة العدل.

ونحن ندرك أن من واجبنا تيسير عمل المحكمة. ولكننا لا نفهم السبب في الإصرار على أن يكون مقر المحكمة خارج رواندا. والأسباب التي كانت تُساق في الماضي لم تعد تبدو وجيهة.

إن تقسيم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على ثلاثة مراكز جغرافية متباعدة: أروشا بتنزانيا، موقع مقر المحكمة؛ وكيغالي في رواندا، موقع مكتب المدعية العامة والمحققين؛ ولاهاي في هولندا، موقع مكتب المدعية العامة ودائرة الاستئناف، يؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف، ويتسبب، قبل كل شيء، في تمييع فعالية سلطة المحاكم، ناهيك عن المشكلة المتعلقة بالشهود – أي مشكلة نقل الشهود التي أثارها الرئيس، أو مشكلة حماية الشهود.

وبالإضافة إلى الإنجازات التي تحققت والجهود التي بُذلت على الصعيد الدولي، أود أن أعلِّق على العمل الذي يُضطلع به في بلادي. على الصعيد المحلي تواجه حكومتنا للوحدة الوطنية مشكلة العدد الكبير من الأشخاص الذين يُدَّعى بأنهم ارتكبوا أعمال إبادة جماعية للمحتجزين في السجون، وكذلك العدد الكبير من اليتامى والأرامل وضحايا التشويه في عمليات الإبادة الجماعية والمذابح. وبعد جريمة الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في عام ١٩٩٤، تم اعتقال ٠٠٠ ١٣٠ شخص تقريبا بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو التواطؤ مع مرتكبيها. واليوم، ما زال هناك نحو ٠٠٠ ١١٠ شخص ينتظرون المحاكمة، بينما تمَّت محاكمة ٠٠٠ ٦ شخص يُشتبه في ارتكابهم أعمال الإبادة الجماعية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وبغية حل المشاكل المتعلقة بهذه الأعداد الكبيرة، شرعنا في تجربة جديدة تتمثل في تطبيق نظام غشاشا القانوني القائم على العدالة التشاركية التقليدية الرواندية. ومما لا شك فيه أن تجربتنا الفريدة هذه ستساهم في إثراء الفقه الدولي في قضايا الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية. وبتنفيذ هذه العملية استطعنا أن نطلق سراح عدة مئات من المتهمين. ويسترشد نظام الغشاشا بتقاليدنا المستقرة في حسم الصراعات. وفي هذه العملية، يشارك الشهود الذين رأوا بأعينهم أعمال الإبادة الجماعية، ويروون الوقائع التي

شهدوها، ويكشفون الحقائق، ويشاركون في المحاكمة وفي إصدار الأحكام على المتهمين.

وبدأت عملية تنفيذ هذا الشكل من أشكال القانون بانتخاب القضاة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، في مناخ يسوده السلام والديمقراطية، وهو أمر مشجع جدا بالنسبة لمستقبل هذه العملية. وقبل نهاية هذه السنة ستنفذ حملات توعية شتى تتعلق بأخلاقيات المهنة، وإدارة المجموعات، وتقنيات الاتصالات، ثم يتم تدريب القضاة بغية مساعدتهم على الاضطلاع بمهامهم الشاقة.

وفي نفس الوقت، قررت الحكومة الرواندية إدخال الخدمة المجتمعية في آليتها التشريعية كبديل لعقوبة السجن. وسيكون لهذا الإصلاح فائدة مزدوجة تتمثل في خفض عدد المسجونين في بلادنا وتيسير إعادة إدماج الأشخاص المُفرج عنهم في المجتمع. وفي هذا السياق الصعب جدا، اتخذنا كعنصر ملازم تدابير شتى لدراسة القضايا، وإجراء المحاكمات للمتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم في حق الإنسانية، ولتعزيز سير العمل الطبيعي للعدالة المألوفة. وبدأت حكومتنا للوحدة الوطنية إجراءات تعيين القضاة وتنظيم دورات تدريبية للموظفين القانونيين.

وليس بوسع الجهات الإدارية في رواندا أن تواجه هذه الحالة بمفردها. ويبدو أنه من المهم مساعدتها في مجال تعزيز قدراتها الإدارية ووضع برامج جديدة لدعم الهيئة القضائية. ويحدو بلادي أمل وطيد بأن يصبح من الممكن مع مرور الوقت تعزيز الدعم الذي كانت تحصل عليه في الماضي وتوطيد التحالفات التي أقيمت معها.

إنني أناشد الجمعية العامة أن تساعدنا على مواصلة هذا العمل القضائي في بلادنا. وأرجو أن تتذكروا أن الانقسامات التي حدثت في رواندا إنما جاءت من مصادر خارجية. إننا شعب تعرَّض للقتل، وانتُهكت حُرمة نسائه، وذُبح أطفاله. ولكن لا يُذبح شعبنا مرة أخرى في صمت، نرجو أن تساعدونا على مواصلة عملنا لإقامة العدل.

وأود أن أختتم كلمتي معربا عن ترحيبي بالمنجزات التي حققتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، آملا أن تتعزز قدراتها على نحو ما فعلت في حالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر القاضية بيلاي على تقريرها. وقد لاحظت النرويج بارتياح التحسُّن الكبير في أداء المحكمة خلال العام الماضي. فقد زاد حجم العمل القضائي وسرعة إنجازه زيادة كبيرة خلال الأشهر الماضية. وأدت التدابير التي نفذتها المحكمة بغية تبسيط سير العمل بشكل أفضل بحيث تستخدم قدرات المحكمة استخداما كاملا إلى أقصى حد ممكن إلى تحقيق نتائج ملموسة. ولدينا انطباع واضح بأنه قد تحقق تحسن كبير في الاستفادة من قدرات الدوائر الحالية، ووظائف مكتب الادعاء وغيرها، فضلا عن هياكل المحكمة الأساسية بشكل عام بما في ذلك دوائر المحكمة. ونحن نشعر بالاغتباط للتقدم المحرز في هذا الصدد.

ونشكر رئيسة المحكمة على هذا التقرير السنوي المفصل، الذي نرى أنه يعبِّر بحق عن التقدم المحرز خلال الفترة قيد الاستعراض. لقد أصدرت دوائر المحكمة حتى الآن أحكاما ضد تسعة أفراد، أدانت ثمانية منهم وبرّأت التاسع. وتمثل هذه الأحكام إسهامات هامة للفقه الدولي فيما يتعلق بمحاكمة أكثر الجرائم الدولية خطورة. وعلاوة على ذلك، أدى صدور عدد من القرارات إلى تسوية مسائل إجرائية مبدئية تتصل بالإجراء اليومي للمحاكمات، وهو أمر من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة فعالية عملية المحاكمات في المستقبل. وتشكل الخبرة التي اكتسبتها المحكمة الجنائية

الدولية لرواندا كذلك خطوة هامة صوب الإنشاء المرتقب للمحكمة الجنائية الدولية.

وتسلِّم النرويج بما لمحاكمة الجرائم الدولية الأكثر خطورة من طبيعة مهدرة للموارد. ويساهم وجود عدد كبير من الشهود، والطبيعة الملحاحة والمعقدة للقضايا، وتعدُّد أنواع الاستئناف في منازعات قانونية في تفسير السبب الذي من أجله لا يمكن مقارنة عدد القضايا التي يفصل فيها بمثيله في أنظمتنا الوطنية فيما يتعلق بالجرائم العادية.

وسيعتمد الحكم على مدى نجاح هذه المحكمة إلى حد كبير على الطريقة التي تجرى بها التحقيقات، والمقاضاة، وإجراءات المحكمة. لذلك، يكون من الحتمي أن تؤدي المحكمة هذه المهام بطريقة فعالة، بحيث لا يتعرض المحتجَزون لتأجيلات لا لزوم لها في إنهاء محاكماتهم. وتلتزم النرويج بالعمل على إنجاز الولاية المسندة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في توقيت حسن.

وهناك جانب آخر هام يتصل بسمعة المحكمة وإسهامها في المصالحة الوطنية يتمثل في تمكين شعب رواندا من أن يفهم عمل المحكمة ويثق بها. وفي هذا الصدد، فإن تقديم صورة فعالة لبرنامج التوعية ضروري لتكملة الأنشطة الإعلامية الرئيسية التي تقوم بها المحكمة. وترحب النرويج بمواصلة تطوير وتحسين برنامج التوعية، وتشجع جميع الدول على أن تدعم بنشاط العمل المستمر الذي يستهدف تقريب تلك العملية القضائية ونتائجها من السكان المدنيين لرواندا بحيث يصبح لديهم معرفة وثيقة بهذه الشؤون، الأمر الذي قد يسهم إسهاما هاما في تحقيق السلام طويل الأجل والمصالحة في تلك المنطقة.

لقد أعربنا من قبل عن قلقنا إزاء الصعوبات الإدارية التي تواجه المحكمة، ونحن نتابع باهتمام كبير الجهود الرامية إلى تحسين ظروف العمل في أروشا وكيغالي. وقام قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بإجراء تحسينات تدريجية في إجراءات المحاكمة بغية التعجيل بالفصل في القضايا المعروضة عليها. ونحن على ثقة من أن عملية تبسيط الإجراءات الداخلية الإدارية للمحكمة لن تؤدي بأي حال إلى المساس بحقوق الأطراف في محاكمة عادلة. غير أننا لا نرى أنه يمكن تحقيق أي فعالية إضافية ذات مغزى من خلال مواصلة تركيزنا على التحسينات الإدارية وحدها. لذلك، نحن ندرس بشكل نشط الاقتراح الذي قُدم مؤخرا إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المشار إليه في التقرير المعروض على الجمعية العامة، والذي يدعو إلى إنشاء مجمع لقضاة مخصصين لمساعدة المحكمة في إنجاز الأعمال المتبقية لديها.

وتناشد النرويج الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تتخذ كل الخطوات التشريعية اللازمة لكفالة تعاونها بشكل فعال مع تلك المحكمة. ونلاحظ أن المحكمة تلقَّت مساعدة قيِّمة من عدة دول، مكَّنت من اعتقال العديد من المتهمين. وبالإضافة إلى التشريع والامتثال لطلبات المحكمة للمساعدة، ينبغي إظهار دعم ملموس للمحكمة من خلال المساهمات المالية والمادية. فالموارد الكافية ضرورية بغية تمكين المحكمة من المضي في إجراء التحقيقات والمحاكمة بطريقة صحيحة ومناسبة وزيادة أنشطتها. وتستحق المحكمة تقديم الدعم السياسي والعملي والمالي. والهياكل النموذجية وحدها ليست كافية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة الحالية من نظرها في البند ٥١ من جدول الأعمال.

البند ٤٥ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ الممثلين بأنه عقب المشاورات التي أجريت بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ومراعاة لقرار الجمعية العامة ٤١١/٥٥ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اقتُرح أن تقرر الجمعية العامة إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين.

هل لي أن أعتبر بالتالي أن الجمعية، مراعاة للقرار ٤١١/٥٥، ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (A/56/625)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها، الوثيقة A/56/625، بأن تعيِّن الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: السيدة نازاريث إنسيرا (كوستاريكا)؛ السيد جويشي تاكاهارا (اليابان)؛ السيد نيكولاس ثورن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)؛ السيد راجات ساها (الهند)؛ السيد ميشيل كروم (هولندا)؛ السيدة صن مينكين (الصين).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعيِّن هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/56/626)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): في الفقرة ٥ من التقرير، توصي اللجنة الخامسة بأن تعيِّن الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: السيد إدواردو إيغليسياس (الأرجنتين)؛ السيد حسن محمد حسن (نيجيريا)؛ السيد إدواردو مانويل دا فونسيكا فيرناندس راموس (البرتغال)؛ السيد هنري سيغفريد فوكس (استراليا)؛ السيد عمر القادري (المغرب)؛ السيد بيرناردو غريفر (أوروغواي).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/56/627)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٥ من تقريرها، الوثيقة A/56/627، بأن تعيِّن الجمعية العامة رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين عضوا في مجلس مراجعي الحسابات لفترة عضوية مدتها ست سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين؟

تقرر ذلك.

(د) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

تقرير اللجنة الخامسة (A/56/628)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٥ من تقريرها، الوثيقة A/56/628، بأن تقر الجمعية العامة تعيين الأمين العام للأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: السيد إيف أولترامار (سويسرا)؛ السيد إمانويل نوي أومابو (غانا)؛ السيد يورغن ريمنيتز (ألمانيا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إقرار تعيين هؤلاء الأشخاص.

تقرر ذلك.

(و) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة ا لمدنية الدولية

تقرير اللجنة الخامسة (A/56/629)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الخامسة، الوثيقة A/56/629، توصي اللجنة الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لمدة أربعة أعوام تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: السيد مينورو إيندو (اليابان)، والسيد خواو أوغوستو دي ميديسيس (البرازيل)، والسيد ماريو بيتاتي (فرنسا)، والسيدة لوكريتيا ف. مايرز (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد اليكسيس ستيفانو (اليونان).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعيِّن هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٧ من جدول الأعمال .

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.